



PROVISIONAL

A/34/PV.28
12 October 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الأربعاء ، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

ثم : السيد سنكلير (غيانا)

(نائب الرئيس)

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

ألقيت الكلمات من :

السيد فوردى (بربادوس)

السيد الآراى (بنن)

السيد روجير سورين (منغوليا)

السيد باشاريانكون (تايلند)

السيد فونيبوبو (فيجي)

السيد ولد طايغ (موريتانيا)

السيد ايكييني (ساموا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

roc A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

79-72362/A

(افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥)

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد فوردى (بربادوس) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، في الوقت الذي نجد فيه السرعة التي تستطيع أن تضي بها المنظمة لتصفية الاستعمار في الاقاليم غير المستقلة المتبقية في أفريقيا ، والتي ما زالت هي أهم القضايا المطروحة على هذه الجمعية ، فان انتخابكم رئيسا لمداولتنا يكتسب أهمية خاصة . ان رئاستكم البارزة للجنة الخاصة بتصفية الاستعمار قد أهلتكم عن حق لتولي هذا المنصب . وبالنسبة الى بربادوس ، فانه مما يضاعف سرورنا أن نقدم اليكم التهناني ، سيدى الرئيس ، ليس فقط لتلك المكانة العالية التي لكم باعتباركم المفوض السامي غير المقيم في بربادوس ، بل وكذلك لتلك الروابط الثقافية والتاريخية الوثيقة بين تنزانيا وبربادوس . ان انضمام الشقيقة سانت لوسيا من منطقة الكاريبي الي عضوية هذه المنظمة مصدر زهو كبير وارتياح لبربادوس ومنطقة الكاريبي . انها لتسهم في تفاؤلنا في فعالية الأمم المتحدة في تنفيذ المبادئ العالمية بالنسبة لعضويتها ، وكذلك في المساواة بين جميع الدول الاعضاء بصرف النظر عن حجمها أو ثروتها .

ومنذ صدور ذلك القرار الهام ١٥١٤ (١٥) ١٩٦٠ ، فان العديد من الدول بما في ذلك بربادوس قد حطمت افلال الاستعمار ، وانضمت الى صفوف الأحرار . ان تلك العملية الكبيرة تستمر رغم أنها قد تتميز بالصراعات . اننا نأمل في الدورة الخامسة والثلاثين ، أن هذه الجمعية سوف ترحب بثلاث دول على الأقل من منطقة الكاريبي كأعضاء وهي سان فنسان ، وسان كيتس ، ونفيس وأجويلا وأنتيجا . واذ لم نضاعف جهودنا وترتفع أصواتنا عالية ، فاننا سوف نجد ابطاء مستمرا في تحقيق الاستقلال التام لدولة أخرى شقيقة في منطقة الكاريبي ، وهي بليز . ان بربادوس ما زالت تتدد بذلك المطلب المتعدت من جانب حكومة فواتيمالا الخاص باقليم بليز تحديا للرأى العالمي وقرارات الامم المتحدة . ولا شك في أن التنازل عن أى جزء من اقليم بليز ، مهما كان صغيرا ، سوف يسفر عن عدم الاستقرار وعن خطر يهدد السلم والأمن في المنطقة بأكملها .

ورغم ذلك التأييد الدولي العارم لحق بليز في تقرير المصير — كما تبين في هذا المحفل — فان هذه المنظمة لم تقترب من حل المشاكل التي تعوق تقدم بليز نحو الاستقلال . اننا نناشد هذه الدول التي تصر على الامتناع عن التصويت بشأن هذه القضية ، أن تحترم المبدأ وأن تعترف بأهمية حل مشكلة بليز بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، ووفقا للدرجات المشروعة لحكومة بليز وشعبها .

ولا يمكن أن يكون هناك حل وسط بشأن مبدأ تقرير المصير وبشأن قضية تصفية الاستعمار . وفي الدورة الثالثة والثلاثين ، أعربت الجمعية العامة عن التزامها بحق شعب تيمور الشرقية في تقرير المصير وأكدت من جديد في قرار سابق الدعوة الى انسحاب اندونيسيا من تيمور الشرقية . ان غزواند ونيسيا وضمها لهذا البلد الصغير ، لا يزال مصدر قلق بالغ لبربادوس . ان بربادوس سوف تواصل تقديم تأييدها المطلق لتيمور الشرقية في نضالها العادل ضد الاحتلال الأجنبي .

أما بالنسبة الى الصحراء الغربية ، فان بربادوس تقدم تأييدها المبدئي لشعب الصحراء ، وذلك عن طريق ممثلها الشرعي جبهة البوليساريو ، في جهوده من أجل مقاومة الاستعمار . ان بربادوس تثني على موريتانيا لمبادرتها بالتنازل عن مطالبتها في جزء من أرض الصحراء .

ان الآمال العريضة التي كانت تجيش في صدور العديد منا منذ عام مضى بشأن حل ميكر لمشاكل ناميبيا على أساس خطة العمل التي وافق عليها مجلس الأمن ، قد تحطمت نتيجة لتلك الاعاقة العمدية من جانب جنوب افريقيا لاقامة وجود للأمم المتحدة في ناميبيا للرقابة على الانتخابات هناك . وبينما توافق بربادوس على أن التعاون التام لجميع الأطراف المعنية أمر ضروري لتنفيذ خطة العمل المذكورة ، فاننا نرى أن الدول الغربية تضطلع بمسؤولية خاصة في هذا السياق .

ان بربادوس على علم تام بأهمية جنوب افريقيا باعتبارها مصدرا رئيسيا للموارد المعدنية — بالنسبة لبعض الدول الصناعية الغربية . ان هذا الاعتماد الذي يقوم على أساس الاعتبارات الاقتصادية والمصالح الذاتية المحضة ، ينبغي ألا يكون ستارا من الدخان للتخلي عن هذا المبدأ وعن تعطيل استقلال ناميبيا والتحرر النهائي لتلك الشعوب السوداء في الجنوب الافريقي . ان بربادوس تجد داءها المتكرر لفرض عقوبات عسكرية واقتصادية على جنوب افريقيا ، حتى تجبر هذه الدولة على أن تنهي احتلالها لناميبيا ، وأن تنبذ نظامها الذي يقوم على القهر والفصل العنصري .

ان الاقتراح الأخير بشأن النزاع الروديسي الذى ووفق عليه منذ شهرين قليلة بواسطة رؤساء حكومات الكومنولث في لوساكا ، يعتبر خطوة نحو الحل النهائي لمشكلة روديسيا . اننا نؤيد اتفاقية الكومنولث ونأمل في أن المحادثات الجارية الآن بين جميع أطراف النزاع سوف تؤدى الى تسوية تراضية مرضية للجميع .

ولكن حتى في المجالات التي نجد فيها عملية تصفية الاستعمار قد استكملت تماما ، فاننا نجد أن هناك أشكالا جديدة من الاستعمار قد انبثقت . ان حق تقرير المصير لم يتحقق تماما ، والشرق الأوسط مثل على ذلك . ان تحقيق تقرير المصير الفعلي بالنسبة لشعب فلسطين - كما نذكرنا الأمين العام - أمر رئيسي بالنسبة لاستقرار العسكى والاقتصادى والسياسى في العالم . وحتى يمكن أن يكون هناك سلام واستقرار ، فان المفاوضات ينبغي أن تجرى بين جميع الأطراف . ان الجهود التي بذلت في كامب دافيد تعتبر بمثابة خطوات مؤقتة على طريق التسوية الشاملة . ان السلام الشامل - في رأينا - يمكن أن يتحقق فقط عندما نعتترف بأن شعب فلسطين له حق في تقرير المصير وفي وطن خاص به ، وأن يكون لا سراويل حق مساو في الوجود داخل حدود آمنة . ولن يتحقق ذلك في ظروف تسيطر عليها الغارات والتوسع المستمر وبناء المستوطنات الجديدة .

وعلى مر الأعوام ، فقد سمعنا كثيرا من المتحدثين يتشدقون بمزايا الانفراج . وقيل لنا ان الحرب الباردة قد انتهت ، وان عهدا جديدا من التعايش السلمي قد ألقى ظلاله على العالم . ولكن خلال العام الماضي - على أية حال - فقد أصبح واضحا للشعب الكاريبي ان هذا الاعتقاد سراب خطير ، حيث أن الدول العظمى قد فتحت جبهة جديدة في المنطقة . فمن ناحية ، نجد دولة عظمى تتابع سيطرتها ورؤيتها الأيديولوجية بشأن عالم تتخذ فيه جميع البلدان نظامها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى . ومن ناحية ثانية ، فان الدولة العظمى الأخرى تتبع تلك المفاهيم التي عفى عليها الزمان وتحاول أن تحيىها كحلول جديدة للمشاكل المعاصرة .

ومنذ أيام تجارة العبيد ، فان منطقة الكاريبي لم تجد مثل هذه المواجهة المحمومة . وبينما نجد أن هناك حربا باردة في منطقة الكاريبي ، فان بربادوس تود أن توضح موقفها . في عام ١٩٦٦ فان بربادوس لم تحقق استقلالها لكي تعطيه لحفنة من الدول . اننا نعارض بكل شدة أى نوع من الامبريالية والاستعمار . ومن ثم ، فان بربادوس ترفض العقيدة الامبريالية التي تقوم على توازن القوى

وترابطها ، وتؤيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وهو مبدأ قد اعتنقته هذه الجمعية الموقرة في مناسبات عديدة . ان شعوب هذه المنظمة ، ينبغي أن تترك حرة لكي تقرر مصيرها كما تريد . ان الحرب الباردة في منطقة الكاريبي قد خلقت موقفا نجد فيه أن المرتزقة يهددون السكان بالدمار ، وهذا بدوره قد زاد من النواحي العسكرية في المنطقة حيث أن كثيرا من الدول التي يهددها هذا الخطر تجد من الضروري أن تركز مواردها الفادرة لشراء الأسلحة لكي تحمي نفسها .

ان بربادوس ظلت مقتنعة ومخلصة لرأيها ، وهو أن اعتمادات الأسلحة التي تستخدم في تحطيم الموارد المادية والانسانية ينبغي أن تستخدم في تنمية دولنا والوفاء بالحاجات الأساسية لشعوبنا . اننا نؤكد بكل حزم أن نزع السلاح ينبغي أن يكون عاما وكاملا . ومن المؤسف ان قليلا من التقدم قد تحقق في مجال نزع السلاح خلال العقد الماضي . اننا بعد أيام ، اخلاصا منا لهذا المبدأ وهذا الهدف الخاص بنزع السلاح الكامل ، سوف نصدق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ان الدول لا يمكن أن تحقق تطلعات شعوبها في جو يسوده العنف . ان بربادوس في العام الماضي قد خبرت أخطار المرتزقة . ولهذا السبب فاننا سوف نواصل بكل حزم تأييد كل الاعمال الرامية الى القضاء على الارهاب واستخدام المرتزقة . ان هذه الشرور المتزايدة ينبغي أن نندد بها ك تدخل لا مبرر له في الشؤون الداخلية لدول الاخرى ، ومن شأنه أن يؤدي الى التوتر في العالم ، والى عدم الاستقرار . وفي هذه الدورة فان دولتي سوف تسعى الى الحصول على تاييد جميع الدول من أجل قرار قوى ضد تعيين وتدريب المرتزقة . وسوف تعمل باتجاه الاتفاق على اتفاقية دولية لاستئصال هذا الشر .

وفي مناسبات عديدة في هذا المحفل وغيره ، فان حكومة بربادوس قد تحدثت عن الدفاع عن حقوق الانسان ، وسوف نواصل تأييدنا لتلك المبادرات التي تقضي على انتهاكات حقوق الانسان في أى مكان تحدث فيه . اننا نتابع التطورات في عدة دول بشعور من خيبة الأمل حيث أننا نجد انتهاكات جسيمة لأبسط حقوق الانسان في المجالات الاجتماعية والسياسية .

ونظرا لما نشعر به من قلق ، فاننا سوف نواصل تأييدنا لأى عمل من أجل النهوض بالأجهزة الدولية لدعم وحماية حقوق الانسان كما أننا سوف نعارض بكل حزم تلك الأعمال اينما تحدث حتى اذا سببت صراحتنا الغضب المؤقت لصدقنا . لذلك فاننا نهفض ذلك الانكار لحقوق الانسان الذى ظهر في منطقة الكاريبي ولا سيما انكار الحق في تأييد واقامة احزاب سياسية بمحض اختيار الانسان . لا يمكن أن توجد ديموقراطية حقيقية عندما يعتقل الناس دون توجيه تهمة اليهم ينسب عليها القانون أو ينج بهم في السجون لمعتقداتهم السياسية . أو ينكر عليهم حقهم في المحاكمة العادلة والحرية .

ان مشكلة خاصة تتعلق بحقوق الانسان هي الخروج الكبير للاجئين من بلادهم في جميع انحاء العالم . ان هذه المشكلة قد وصلت الى ابعاد مزعجة في الهند الصينية ، وتشكل تهديدا للسلم والاستقرار العالمي . اننا نشهد اغفالا كبيرا للمبادئ الانسانية . ان بربادوس تؤيد بكل قواها انشاء صندوق خاص للاجئين ، وجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تخفيف المعاناة . ويجب الا نسمح للاحلاف السياسية والاحلاف الايدولوجية أن تحول دون تنفيذنا

بالسياسات القمعية لتلك الدول التي تغفل وتنتهك حقوق الانسان . ان وفد بلادي على استعداد لتأييد أى اجراء من شأنه أن يجبر جميع المنتهكين على أن يعيدوا النظر في سياساتهم من أجل الحد من تدفق مواطنيهم .

هذه المنظمة ينبغي أيضا أن تتناول النواحي الاقتصادية لحقوق الانسان . ان غالبية شعوب العالم لا تزال تعاني من سوء التغذية والافتقار الى الرعاية الصحية الملائمة والمأوى الملائم ، بينما يواجه الاقتصاد العالمي مزيدا من الكساد .

ان أثر المشاكل الاقتصادية الكبيرة التي نواجهها الآن تشعر بها جميع الدول ، ولكن الآفاق قاتمة بالنسبة للبلدان النامية التي اقتصادياتها أضعف وأكثر تعرضا للتأثيرات الخارجية . ان هذه الدول تعتبر ضحايا بين أمور أخرى لخلل في ميزان المدفوعات وللشروط التجارية غير المواتية ، وكذلك لاجراءات الحماية المتزايدة ، والتضخم والبطالة وأسعار العملة غير المستقرة وتناقص مخراتها وعدم وصولها الى الأسواق الرأسمالية من أجل تمويل معدلات التنمية وكذلك تلك المشكلة الكبيرة الخاصة بالعجز في الطاقة وأسعارها المتزايدة .

ان الفشل في تحقيق أى انطلاقة كبيرة بشأن هذه المشاكل كان نتيجة لعدم وجود الارادة السياسية الحقيقية من جانب الحكومات لكي تلتزم بالخطوات اللازمة لمعالجة هذه المشاكل . ان كثيرا من البلدان المتقدمة والنامية لا تزال تفكر في اطار مصالحها الضيقة .

من الواضح أن هذا النوع من المصالح الذاتية ومن فقدان الثقة هو الذى عاق الدوره الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من تحقيق أى تقدم في الموضوعات البناءة بشأن العلاقات بين الشمال والجنوب كما أنه هو الذى أدى الى ذلك الفشل في اللجنة الجامعة ، وان هذا الافتقار الى الالتزام قد أدى الى تلك النتائج المحدودة في مؤتمر العلم والتكنولوجيا للتنمية .

ان بربادوس تعتقد أن الطريقة الوحيدة لتنفيذ الاقتصاد العالمي من الشرك الذى انزلت فيه هي أن تقوم باجراء حوار بناء وكامل وحقيقي بشأن القضايا الحقيقية للتغيير الهيكلي والتجارة والاصلاح النقدى والطاقة . وينبغي أن يكون أساس هذا الحوار الارادة السياسية الناشئة عن ادراك التكافل بين الدول . ان هذا التكافل ينبغي أن يوفر اعترافا تاما وقبولا من جانب جميع الدول للحاجة لتعديلات هيكلية مستمرة .

وبينما نقف على عتبة عقد الثمانينات ، فان استراتيجية التنمية الدولية الثالثة سوف تتيح لنا فرصة لنكسر هذا الجمود ، وان نبدأ من جديد بانين على نجاحاتنا ، ومتعلمين من اخطائنا . ان هذه الاستراتيجية ينبغي أن تكون الاداة الرئيسية لدعم التنمية الاقتصادية العالمية . ان هذه الاستراتيجية ينبغي أن تضع اطارا واضحا لأهداف يمكن تحقيقها ، وينبغي أن تتضمن المجتمع الدولي بأسره ، وان تكون هناك التزامات تتحملها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء . وينبغي نحن شعوب العالم الثالث ان نعترف ايضا بالحاجة الى تجديد التزامنا بالعمل في صبر نحو نظام جديد . ان الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية تعتبر أسسا هامة ينبغي أن نبنى عليها هذا النظام .

ان الجانب المركزي للقضايا الخاصة بالنمو والتنمية الاقتصادية هو موارد الطاقة في العالم . ان الزيادة المستمرة في سعر البترول تشكل مشاكل مالية خطيرة بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول مثل بربادوس . ان الأسعار الاخيرة التي ارتفعت الى حد كبير لها أثر سئ على اقتصادنا .

هناك حاجة الى محاولة منسقة ومنظمة ومتأسكة من أجل وضع استراتيجية طويلة الأجل يمكن أن تخفف من هذا العبء على البلدان المستوردة للبترول . ان كثيرا من الدول قد بدأت بذلك ، ولكن بالإضافة الى تلك المبادرات الفردية فان بربادوس تعتقد أن الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي أمر ضروري لمواجهة هذه المشكلة . ان بربادوس لذلك ترحب بمؤتمر الأمم المتحدة الرابع القادم ١٩٨١ بشأن الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة وتتطلع الى الاسهام تماما وبفاعلية في أعمال هذا المؤتمر .

ان بربادوس في محافل أخرى ، ومناسبات أخرى قد تقدمت بمقترحات محددة بالنسبة لحلول قصيرة الأجل وطويلة الأجل لمشكلة الطاقة ولن نكررها هنا ، ويكفي أن نقول ان بعضها قد انعكس في خطاب رئيس المكسيك السنيور لوبيز بورتيلو الذي القاه امام هذه المنظمة في ٢٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ . ان مقترحاته البناءة ينبغي أن تكون موضع دراسة تامة واعية من جانب جميع الدول . ومن جانبنا فاننا نود فقط أن نؤكد الحاجة الى ان تقوم دول الاويك بادارة الفائض من أموال البترول لمساعدة حاجات التنمية في دول العالم الثالث .

وهناك مجال هام آخر يقتضي التعاون الدولي ، وهو قانون البحار . لقد اخذنا علما بانه في نهاية الدورة الثامنة فان مؤتمر الامم المتحدة الثالث بشأن قانون البحار قد صدق على برنامج عمل ينص على اعتماد اتفاقية لقانون البحار في العام التالي .

وبينما نعتبر ان هذا الاجراء له اهمية قصوى ، فنحن على قناعة كبيرة بانه سوف تفلت منا فرصة الاعتماد الناجح لاتفاقية لقانون البحار اذا اخفنا في اظهار الارادة والتصميم لكي نتفهم بعضنا البعض ، ونفهم مشاكلنا ومصاعبنا ، وان نجعل من الممكن بل ومن الضروري التوصل الى معاهدة تكون لها اهمية اساسية للمستقبل .

ان بربادوس مثل غيرها من الدول الجزرية النامية الصغيرة تواصل التأكيد على اهمية البحار بالنسبة لمستقبل البشر الاقتصادى . ان موارد البحار تشكل بعض الموارد الحيوية بالنسبة لنا . ولهذا فان حكومة بربادوس رغم عبثها المالي الثقيل ، ومواردها البشرية المحدودة قد واصلت الاسهام في مؤتمر قانون البحار .

ان حماية شواطئنا ، وحماية البحر من حولنا أمر يشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا . ان التهديد المحتمل لشواطئنا بتلوثها بالبتترول ، والذي يعود في كثير من الاحيان الى سلوك غير مسؤول من جانب ناقلات البترول في وسط الاطلسي يتزايد بشكل مستمر . وان بربادوس تعتقد ان المجتمع الدولي وشركات البترول عليها التزام تجاه البلدان الجزرية الصغيرة بالنسبة لمرور حاملات البترول الدولية لحمايتها من الاضرار الايكولوجية والبيئية .

ان البلدان النامية الجزرية تشكل اكثر من ١٠ في المائة من اعضاء هذه المنظمة . واذ كان الهدف الشامل هو تحقيق العدالة والسلام والرخاء فان علينا ان نولي جل اهتمامنا لمشاكلهم الخاصة . وانه لما يثير قلقنا البالغ ان هذه المشاكل لم تحظ الا بالقليل من اهتمام هذا المحفل . ان هذه البلدان لها مميزات فريدة تتمثل في قلة عدد السكان والرقعة البرية المحدودة ، وعزلتها الجغرافية وندرة موارد ها ، وفرصها الاقتصادية المحدودة التي تجعل من الصعب عليها ان تستفيد تماما من الجهود الدولية التي ترمي الى تحسين التوقعات الاقتصادية في البلدان النامية . وبالنسبة للبعض من هذه البلدان الجزرية ، فان التجارة والمساعدات والعلاقات الاقتصادية يمكن ان يكون لها اثر سلبي على احتمالات التنمية فيها .

وكدولة جزرية نامية ، فان باريادوس تواصل انتقادها للوسائل الفنية الراهنة التي لا يعتمد عليها والتي تستخدم في توزيع المساعدات . ان الاخذ بمعيار اجمالى الناتج القومي بالنسبة للفرد ، قد أدى الى تقييم فير واقعي وفير دقيق تماما بالنسبة لثروة الدولة . لذلك ، فان بلدانا مثل بربادوس ، والتي اعتبرت ذات دخل متوسط لديها مشاكل هيكلية وتنموية خطيرة وحقيقية رغم ما يتضح فيها من ارتفاع لدخل الفرد . ان ما اشار اليه احد الخبراء في مجال تحديد (الدول ذات الدخل المتوسط) يحول دون تحقيقه الاكتفاء الذاتي النسبي أو التقدم ، حيث انه بمجرد ان تحقق احدى هذه الدول قدرا من التنمية تخفض عنها المساعدات الحيوية الى حد كبير أو تسحب كلية .

اننا نأمل ان ننظر نظرة جديدة الى المعايير الاخرى مثل حجم الدولة وامكانيات التنمية فيها في اطار مواردنا الفعلية بالاضافة الى طبيعة المشاكل التي لا تنتهي والتي تواجه الدول النامية الجزرية ، ذلك من أجل التوصل الى اساس فلسفي جديد تبنى عليه مساعدات التنمية . ومن ثم فان باريادوس تدعو هذه المنظمة الى ان تولي اهمية قصوى للتنفيذ المبكر لتدابير خاصة بما في ذلك القرار رقم ٣ (د-٥) لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) ، الذى يهدف الى مساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة .

ان دول الكاريبي الشقيقة سانت فانسانت ، وجامايكا ، والدومينيكا وجمهورية الدومينيكان ، بالاضافة الى المعاناة والمشاكل التي تواجهها البلدان الجزرية النامية ، قد تعرضت في الآونة الاخيرة للكوارث الطبيعية ، مثل الانفجارات البركانية في سانت فانسان والفيضانات في جامايكا والاعاصير في الدومينيكا وجمهورية الدومينيكان . ان هاتين الدولتين بصفة خاصة قد تخربتا تماما وتواجهان مرحلة عصبية من اعادة البناء والتعمير ان بربادوس تناشد المجتمع الدولي لكي يستجيب على وجه السرعة للحاجات الماسة لهذه الدول وذلك بتعبئة الموارد الملائمة واللازمة للتعمير .

لقد اشرت آنفا لذلك التفاؤل الذى حدانا تجاه تلك الخطوات العملاقة التي اتخذناها على طريق تصفية الاستعمار . ولكن مما يقلل من تفاؤلنا ان ننظر الى العقد الماضي . حيث انه من المعتاد ان ننظر الى العقد الماضي لنقيم ما فعلناه ونحن على اعتاب عقد جديد - ان جدول الاعمال المطروح على هذه المنظمة قد اتسع مداه الى حد كبير منذ نشأتها في عام ١٩٤٥ . ان العالم يمر بفترة تغير ، ونحن ننتقل من ازمة الى ازمة ، ونكاد لا نجد الوقت لمعالجة ازمة حتى نواجه بازمة اخرى .

ان المفاهيم الجديدة الخاصة بالمصالح القومية تتزايد وهناك تكافل متزايد بين الدول . ولقد شهدنا تحولا في نمط العلاقات بين الدول العظمى . ان النظام الاقتصادى الدولى يعانى ، وان القضايا الراهنة لحقوق الانسان والفصل العنصرى ونزع السلاح والارهاب والمرتزة والعنصرية ، ومحنة اللاجئين كلها تقتضى اهتمامنا . وفي هذا العالم المتغير المعقد الذى يعانى من الاضطرابات والمتاعب ، فان منظمة الامم المتحدة عليها ان تواجه جميع هذه المشاكل .

ان حكومتى تدرك تلك المزايا الكبيرة التى حققتها الامم المتحدة لشعوب العالم المضطرب ان دورها فى الحيلولة دون اندلاع نزاع عالمى فى ال ٣٥ عاما الماضية موضع ثناء من جانبنا . ان وكالاتها المتخصصة قد قدمت خدمات طائلة لم تلق نفس الاهتمام والدعاية التى تلقاها قضايا الساعة الاخرى التى تعالجها الامم المتحدة . وموجز القول انه اذا لم توجد الامم المتحدة لكان علينا ان نخترعها . ونحن ان نتطلع الى الثمانينات ، علينا ان نلتزم امام انفسنا بايجاد ارضية مشتركة لتحقيق العدالة والسلام والرخاء .

السيد الاداى (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس أرجو ان تسمح لي قبل كل شيء آخربأن أعرب هنا عن حزن وفد بلادى العميق لما فجعت فيه افريقيا خلال الاشهر الاخيرة بوفاة اثنين من ابنائها البررة . ان وفاة الرئيس هوارى بومدين من الجزائر والرئيس انطونيو اوفوستينو نيتو من انغولا ، وهما من كبار قادة الكفاح الثورى المعاصر جعلتنا نفتقد قائدين كرسا حياتيهما لخدمة قضية استقلال وكرامة الشعوب المقهورة . وسوف نشعر بفقدانهما باعتباره خسارة لا تقدر بثمن . وسوف نستفيد من التراث الذى خلفاه لنا وننهل من الشجاعة التى ميزتهما .

أود الآن - سيدي الرئيس - ان اهدئك قلبيا وحرارة نيابة عن وفد جمهورية بنن الشعبية التي ترحب بارتياح وفخر بانتخابك رئيسا لهذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا . ان اختيارك بالاجماع لرئاسة هذه الدورة ليسهل - أيها الأخ والصديق - اشادة في محلها من المجتمع الدولي ببلادك جمهورية تنزانيا المتحدة ، أهدى بلدان الخط الأول ، وحصن الحرية المنيع في هذا الجزء الجنوبي من قارتنا حيث لا يزال أشقاؤنا يمانون من قانون ظالم قائم على القهر العنصري ، وعلى أعنف صور الاستغلال الاستعماري البائد . كما ان اختيارك هو اعتراف بصفاتك الشخصية كرجل وطني وكديبلوماسي محنك وملتزم بقضية الحرية وبكرامة شعوبنا . واننا على يقين من ان قيادتك لمداولتنا ، سوف تتم بفاعلية وبعدل تام حتى تحقق النجاح لعملتنا في النهاية .

ان وفد بلادى يود أيضا أن يعرف عن كامل ارتياحه ، وعن تقديره للطريقة الممتازة التي أدار بها سلفكم السفير اندليسيو لبيفانو من كولومبيا اعمال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة . ان بنن تود أيضا الثناء مرة اخرى على أكفأ موظف ودبلوماسي على رأس منظمتنا الدكتور كورت فالدهايم لما أبداه من مهارة سياسية ودبلوماسية . ان الانشطة التي اضطلع بها خلال العام المنصرم تسير في نفس اتجاه تحقيق الاهداف التي حددتها منظمتنا . ووفد بنن يود أن ينتهز هذه الفرصة كي يكرر شفتنا فيه ، وأن يؤكد له تأييد ومساندة جمهورية بنن الشعبية له في الاضطلاع بمهامه الجسيمة والمشييرة للحماس والهمة في خدمة قضية الانسان .

كما يود وفد بلادى ايضا أن يحيي بحرارة جمهورية سانت لوسيا الدولة التي أصبحت ذات سيادة وانضمت الى عضوية الامم المتحدة ، ونؤكد لممثلي هذه الدولة الفتية تضامننا الملتزم وتعاوننا الاخوى مع بلادهم .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهي الدورة الرابعة والثلاثين من انشاء منظمتنا ، لتتيح لكافة الدول الاعضاء فرصة طيبة واطارا استثنائيا للتشاور والتفاوض من أجل تحليل اوضاع العالم ، والحقاق بمجرى التاريخ ، من أجل تفهم معالم التحولات العميقة التي طرأت على بنيان المجتمعات . ذلك ان دورتنا هذه تنعقد في مرحلة عاصفة مليئة بالنزاعات القائمة والازمات القابلة للانفجار ، والهزات الشورية ، والتطورات في تاريخ البشر والمجتمعات .

ان التوزيع غير العادل والمروع للثروات والتقنيات ، والاستغلال السافر والعلني ، والامبريالية

الدولية وسلطة امبراطورية الشركات متعددة الجنسيات التي لا تحرم كلها سمات تميز عقدنا وتفدى وتزيد من خطورة الفقر والتخلف والقهر متعدد الاشكال والاطوار الذي تعاني منه شعوبنا .
والواقع ، انه لا يمكن لاحد أن يتوقع منا أن نشعر بالملل من تكرار الحديث أو الادانة من فوق كل منصة متاحة في الوقت الحاضر ، لكل ما يغذى فوضى الاقتصاد العالمي ويعزز المظالم الفاضحة للظلم واللامساواة ويزكي نار الكراهية بين الدول ويعرض للخطر الأمن والسلم الدوليين .
وبالتالي ، بعد أن أعرب جميع زملائي الموقرون عن رأيهم بايمان وطلاقة من فوق هذه المنصة ، وقبل من سيتلونني أرجو أن تسمح لي - سيدى الرئيس - أن أعلن بدورى رفضي لهذه الأوضاع الفاضحة والمطالبه باعلاء صوت الحقيقة والعدالة . لان انعدام الامانة الذهنية في عصرنا هذا ، ومنطق الدعاية السيئة المشين في خدمة قضايا غير عادلة هما وحدهما السبب في انكار الحقائق الراسخة للاحداث .

ان الوضع السابق والحالي للشؤون الاقتصادية مازال على ما هو عليه . وان استقلال العشرات من الدول من وطأة الاستعمار على مدى العشرين عاما الماضية لم يغير الا بقدر قليل من الاوضاع الاقتصادية في العالم . ان عدم التوازن في التجارة ، والاستغلال والطابع الاستعماري الفاضح وتخفي الاستعمار الجديد ، والتبعية التكنولوجية المتزايدة التي تعاني منها دول العالم الثالث ، كل هذه اشياء تثبت معاناتنا . ان تزايد عبء الدين المستمر يزيد من صعوباتنا ويحد - ان لم يكن يقضي تماما على - فرصنا في التنمية المنسقة في ظل الاستقلال . ان انخفاض حجم المعونة المقدمة لبلداننا ، أو انشاء اجهزة للمعونة لا يرمي في اغلب الاحوال الا الى اعادة تنظيم الاستعمار ، وهذا يشكل عبئا سوف يعرض للخطر استقلالنا الواهي . ان الفوضى النقدية حيث يرتفع سعر الذهب ارتفاعا جنونيا ، وحيث تؤكد بعض القواعد النقدية الدولية التي وضعت بعد الحرب طابعها اليالي ، كل هذه المظاهر تبيّن ان قلاع الامبريالية حريصة على الابقاء على ما تتمتع به من مزايا . ولاشبات انعدام التوازن هذا ولتكريس مبدأ البقاء للأقوى ، وقانون الغاب ، تجرى محاولات لتنظيم القضاء على البيئة وتلويث مياه البحار ، والمحيطات ويستخدم النقد الاجنبي القوى ، في اتجاه عنيف ، فبدلا من أن نكرس ملايين الدولارات لمساعدة بلادنا ومجتمعاتنا تنفق على تخزين اسلحة الدمار الشامل النووية والتقليدية والأكثر تطورا لممارسة الابتزاز والارهاب ، وذلك يفرض قانون الظلم واللامساواة علينا نحن الصحايا الحقيقيين .

ان هذه الصورة العامة الصادقة تبين الحكم الذي صدر بعد مؤتمرات وندوات شهدناها في منظماتنا وفي منظمات دولية أخرى وهي تثبت كل ما فعلته هذه المنظمات من واقع البيانات الاحصائية التي توفرها لها الحاسبات الالكترونية ، ولن نذكرها بالتفصيل . وأرجو ان تسمحوا لي بأن اعدل عن بعض الأساليب المستخدمة في بياناتنا ، لأنكم على علم بهذه القائمة الطويلة من البيانات اكثر مني . ان ما يجب ادانته ، هو الاوضاع الفاضحة لعالم ولنظام — اوعلى الاصح الفوضى الاقتصادية والاخلاقية — حيث تتدعم فيها ثروات بعض الدول على حساب فقر بعضها الآخر . ان ما يجب شجبه ، هو هذا الجهد غير الامين والخبيث الذي يبذل للابقاء على الظلم في عالم لا يلتفت فيه الى فقر وعوز الآخرين .

ان ما يجب ان نرفضه ، هو صلف قادة الامبراطوريات والبنوك والاتحادات المالية التي تتفنن في اغفاء الطابع الشرعي على استعباد الشعوب .

ان ما يجب ان ندينه ايضا هو انه في " العام الدولي للطفل " يوجد الملايين من اطفال العالم الثالث حكم عليهم بحياة قصيرة بحيث لا تزدهر قدراتهم الذهنية والجسمانية بسبب هذا النظام الاقتصادي والدولي الظالم ، القائم على اللامساواة .

هذا هو ما يعلنه وفدى باقتناع ووعي من احساسنا بالمسؤولية مع التزامنا بمتطلبات العدالة والكرامة التي تشاركنا فيها جميع شعوب العالم الثالث .

اننا لا نتهم اى طرف هنا ، ولا نحاول ان نستبدل الموضوعية والحقيقة بالبغضاء او بالعطف اننا لا نأتي بجديد ، فان كل ما ذكرناه قد حلل ونوقش وعلق عليه واعتمده منظماتنا الكبيرة . ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، هو منذ ١٩٧٤ احد متطلبات التاريخ . انه يلخص برنامجا ان يعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية مما سوف يقيم قواعد العدالة والمساواة بين شعوبنا وبلادنا ، ويسفر عن اعادة التوازن المفيد لقضايا السلام والصدقة بين الشعوب والتبادل التجارى في العالم .

ومنذ مؤتمر مانيل عام ١٩٧٨ وحتى مؤتمر هافانا الأخير لدول عدم الانحياز ، فان اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد قد اعتبرت — سواء في الاجتماعات الاقليمية او القارية او الدولية — هي الطريق الوحيد لتحقيق التعاون الدولي ، المثمر والسلمي بين الدول والشعوب .

ان الحلول لما اتفق على تسميته بالأزمة ، معروفة . ان مواجهة الشعور بالاحباط لدى شعوبنا وبلادنا التي لا تستغل مواردها بصورة سليمة ولا تحقق التقدم ، هي مظهر نشعر به ونعرف سببه ، وهو تصرفات الامبريالية . وفي الواقع ، فان التضامن والكفاح والتنظيم على الصعيد الاقليمي والدولي للملايين المغلوبين على امرهم ، هي امور ستفرض اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتجبر على تنفيذ ما تطالب به البشرية .

وفي العالم الثالث وداخل حركة عدم الانحياز ، يجب ان يظهر التضامن الافقي بصورة متزايدة حتى تزيد من امكانياتنا في الكفاح من اجل العدالة والتنمية وحتى نضع حدا لجميع اشكال الابتزاز . وفي مجال الطاقة بينما تزيد الاتحادات البترولية الكبيرة من ارباحها فانها تحاول ان تجعل الدول المصدرة للبترول تظهر بمظهر الطرف المسؤول الوحيد من ازمة الطاقة والتضخم والركود الدولي المزعوم .

ان مثل هذه الحملة يجب ان تكون كافية لأن تشعر اشقاءنا في الدول المنتجة للبترول والمصدرة له بضرورة تخصيص جزء اكبر في برنامج الاستثمارات المالية في الخارج لبلادنا ، اى للدول النامية . ان ذلك يعتبر من اهم واجبات التضامن ، ويعتبر امرا ضروريا لدعم جبهتنا المشتركة ضد الاستغلال والسيطرة الاجنبية وهو مساهمة في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ويجب ان نعترف بأن تدخلات الصناديق العربية ومساعدة الدول المصدرة للبترول والأجهزة المالية الافريقية والعربية ، تزيد من رؤوس الأموال المتاحة لنا وتمكننا من الاستفادة من عائدات البترول . ولكن اتجاهها الى استثمار اموالها في الدول الغنية في الغرب هو الاتجاه الذي يجب ان نكافحه حتى نزيد من تدفق الاموال على بلادنا لتعزيز التعاون الافقي .

اننا يجب ان نحاول تحديد المسؤولين عن عملية افقار الدول هذه ، واستغلال شعوبنا وسلب ثمرات كفاح ابنائنا . وعن طريق الوعي الثوري والكرامة اللذين تتسم بهما بلادنا اليوم ، فقد وضعنا بشجاعة مبادئنا واقترحنا الحلول التي تساعد بصفة مباشرة على ازالة هذا الظلم والفوضى التي تسود النظام الاقتصادي الدولي . ولأن النظام الجديد الذي نود ان نشارك في قيامة تاريخيا سوف يؤدي الى التحسن النوعي والى التحول التدريجي للأوضاع في العالم ، فان هذا النظام يعتبر في صالح العشرات من الدول النامية التي تقف على هامش النظام الرأسمالي الدولي . ولكن اقتصاد الدول لن يتقدم بصورة حقيقية ولن يستفيد من النمو المستقر ، الا اذا احترمت حرية الشعوب وسيادتها ، وقمنا بازالة اى خطر يهددها او يشكك فيها .

ان الامبريالية الدولية تخفي بصعوبة اطماعها المتعلقة باعادة الاستعمار وفرض الاستعمار الجديد . ان هذه الأعمال العدوانية تتخذ شكلا عنيفا . ان الاستراتيجية الدائمة للاستفلال وللقهر توفر وسائل شيطانية ودموية لكسر مقاومة شعوبنا ولاغتيال قادة الكفاح الثورى . ولكن حشد طاقات شعوبنا مستمر في الكفاح ضد العدو والتقليد .

ولذلك منذ الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ان الصورة السياسية للعالم قد تغيرت واتخذت اشكالا جديدة . ان سقوط الدكتاتورية الفاشية المناصرة للامبريالية في ايران ونيكاراغوا يثبت ذلك .

في قارتنا الكبيرة والغنية والجميلة افريقيا ، بالرغم من الجرائم البشعة للامبريالية وبالرغم من مؤامراتها ان الشعوب تناضل ولا يزال الاستعمار والعنصرية والاستعمار الجديد من وسائل السيطرة الامبريالية في قارتنا . ان نظم الاقلية في الجنوب الافريقي هي انعكاس مشين لكل هذه الاوضاع التي تندد بها البشرية التقدمية .

ان الاعيب الدستورية للاقلية العنصرية البيضاء في زمبابوى وغيانة موزمبيق لم تنجح في جعل افريقيا تقبل نظام حكم غير شرعي ادانه التاريخ .

ان الحل المزعوم المسمى بالحل الجزئي في روديسيا الجنوبية حيث يوجد خونة لقضية شعبيهم المقدسة لا تفي بتطلعات السواد الأعظم من الشعب .

ان الدولة المسؤولة عن الادارة اى الحكومة البريطانية يجب ان تتحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بمذابح الاطفال والنساء والمسنين التي ارتكبها العنصريون البيض في روديسيا الجنوبية وفي دول الخط الأول لنشر الرعب ولمنع دول الخط الاول من التضامن الفعال مع الكفاح البطولي المسلح للجهنة الوطنية وهي الممثل الوحيد لشعب زمبابوى . وبالرغم من العقوبات الالزامية التي لازالت مفروضة ضد حكومة سالزبورى غير الشرعية ان الاسلحة التي يستخدمها الجيش الاستيطاني الابيض تأتي من ترسانات الدول الغربية .

وهناك تحد كبير للمجتمع الدولي ولكافة توصيات وقرارات منظماتنا . وهذا يقلل من جدوى العقوبات التي كان من الممكن ان تعيد الفاشيين في روديسيا الجنوبية الى التعقل والى الاستفادة من دروس التاريخ .

ان من يتحايلون على العقوبات الالزامية التي قررها مجلس الامن في سنة ١٩٦٨ ومن ينتهكون قراراته يتواطئون مع عصاة ايان سميث وموزيريو في الجرائم التي ترتكبها في زامبيا وموزامبيق وبوتسوانا وانغولا . ان التاريخ لن يسهوا عن مسؤوليتهم المباشرة . ان خطط الابدان والحدود ان الموضوع في سالزورى وبريتوريا تقع ايضا مسؤوليتها على عاتقهم . ان اراقة دماء الضحايا في زمبابوى وكاسنغا ومويتو ولوساكا سوف تلطخهم دائما مهما كانت الاعيهم وحججهم الاكاديمية والقانونية .

ان خطة الامبرياليين وكل من يعملون كي يعترف دولا بنظام حكم سميث معروفة . انهم يستخدمون كافة الاعياب الدستورية والانتخابية ، ويعقدون المؤتمر تلو الاخر والمشاوره تلو المشاوره مع دافع خفية لا يمكن ان تغيب عن وعي الشعوب . ونحن على يقين من ان كل هذه المناورات سوف تبوء بالفشل لأن المجتمع الدولي لن يخدع بها .

ان اى مؤتمر او اجتماع كي ينجح يجب ان يرمي اساسا الى القضاء على التمرد الروديسني ويجب ان يؤدى الى تقلد ممثلي شعب زمبابوى الحقيقيين للسلطة وأعني الجبهة الوطنية .

ان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب ان يستمر في تقديم التأييد الضرورى لجبهة التحرر الوطني التي تمثل وتعكس تطلعات الشعب في زمبابوى .

ان مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز قد اعلن هذا المطلب من جديد في هافانا ويجب ألا نخطئ فان ضمير العالم هو الذى اعراب عن نفسه عن طريق صوت الأغلبية الساحقة لشعوب كوكبنا ، صوت المغلوبين على امرهم في العالم .

ان مشكلة زمبابوى تواجها مشكلة ناميبيا ، والنظرة الاستراتيجية السلمية لمشاكل الجنوب الافريقي انطلاقا من التحليل الأولي لبعض الحقائق الجغرافية والسياسية تبين بوضوح ان استقلال هذين الاقليمين من شأنه اعطاء دفعة حتمية لعملية تحرر ما يسمى جمهورية جنوب افريقيا حيث يوجد نظام استعماري وعنصرى حقير يفرض سيطرة وحشية على السكان الاصليين للاقليم المستعبد على ارض اجدادهم .

ان التكتيك الذى تستخدمه القوى الامبريالية منذ سنتين يرمي الى تشتيت انتباه المجتمع الدولي وتبديد قوى التحرر بجعلها تعتقد ان المفاوضات والاجتماعات والمباحثات الدبلوماسية التي لانهاية لها من عاصمة لأخرى سوف توفر الحل لمشكلة زمبابوى وناميبيا .

ان بلدى ، جمهورية بنن الشعبية ، قد اذ ان هذه المناورات منذ بدايتها ، ان الخطة المسماة بخطة الخمسة لناميبيا والخطة المسماة بالخطوة الأنجلو امريكية لزيمبابوى ما هما الا استراتيجية واحدة لتبديد قوى حركات التحرر . ولن نكف عن اذانة هذه المحاولات الميكيا فيلية معلنين ان الكفاح وحده هو الذى سيحرر شعوب هذه الأقاليم . ومن المؤكد ان التسوية السلمية امر ممكن . ولكن التسوية السلمية تمر بالتطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة ذات الصلة ، تلك القرارات التي يرفض نظاما الحكم العنصريان في جنوب افريقيا وزمبابوى تنفيذها .

ان نظام موزوروا - سميت في روديسيا الجنوبية ونظام اتحاد تورنهال الديمقراطي فسي ناميبيا هما توأمان يحاول الامبراليون أن يجعلوهما يحظيا بالاعتراف الدولي .
اثناء مؤتمر القمة الاخير المنعقد في مونروفيا ، فان منظمة الوحدة الافريقية قد أدانت بشدة هذه السياسة وهذه الخطط الامبريالية التي تتعارض مع مصالح افريقيا وشعوبها ، والتي ترمي الى اعطاء طابع دستوري للاستعمار الجديد .

ان المجتمع الدولي ينبغي أيضا أن يستمر في الادانة الشديدة للفصل العنصرى ، وعليه أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتصفية هذه السياسة بصورة نهائية . ان الاجيال الافريقية الحالية وكذلك الاجيال المقبلة لا يمكنها أن تقبل هذه الخدعة الاجتماعية في قارتنا .

ان ازالة الاستعمار من روديسيا الجنوبية وناميبيا وتحريرهما يعتبر بالنسبة لنا نحن الافارقة وكافة شعوب العالم ، من المتطلبات الضرورية وجزء من مهمة مقدسة كلفنا بها التاريخ وكلف بها كافة المكافحين من أجل الحرية ، الذين يريقون دماءهم لا شراء أرض افريقيا الغنية . لكن طالما بقي الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وطالما بقيت تلك القاعدة العسكرية التي تحيط بالقارة وتحميها الامبريالية الدولية وتدافع عنها ، فلن يتحقق أى استقلال افريقي بالكامل طالما أن الذهب والماس واليورانيوم الموجود في افريقيا الجنوبية ، الذى يحميه الغرب واسرائيل ، تزداد قيمته في أعين من يفضلونه على حقوق الانسان وكرامته .

انه لمن الغريب أن من اعتبروا النازية احدى النظريات المتسمة بالاجرام في التاريخ ، وناهضوا النازية وفقدوا بسبب ذلك الملايين من أبنائهم ، هم الذين يحاولون اليوم حماية التفرقة العنصرية ، ولا يلتزمون بتطبيق العقوبات المفروضة عليها . انهم على عكس ذلك يقدمون لجنوب افريقيا ولروديسيا كل تأييد اقتصادى ودبلوماسي وعسكرى .

اننا سنتوقف عند هذا الحد ، لاننا اليوم وغدا في افريقيا سوف نشهد مواصلة الكفاح الذى تخوضه الجبهة الوطنية وسوايو والمجلس الوطنى الافريقى مما سيؤدى الى انتصار قضية العدالة والحرية والكرامة في الجنوب الافريقى .

ان عصر تصفية الاستعمار لم ينته بعد . ففي زمبابوى نجد الاستراتيجية الاستعمارية والامبريالية واضحة تماما حتى أننا لا نخطئ في فهمنا لمشروعاتهما العدوانية . ان أحد الصحفيين

التابعين لجريدة نوفل أوبزرفاتور The Nouvel Observateur في عددها الصادر في ١٧ أيلول /
سبتمبر ١٩٧٩ قد أعلن ما نعلمه جميعا ان قال أن القضية في الواقع هي قضية اقامة حزام من الدول
التابعة تظل السلطة فيها محمية بواسطة الطائرات وأجهزة الرادار والصواريخ وكامل الجهاز العسكري
التابع لمنظمة حلف شمال الاطلسي وتكون تحت تصرف جنوب افريقيا .

ان اقامة البانتوستانات الفقيرة التي لا يسكنها الا السود ، انما يتمشى مع ما شهدناه في
دول أخرى وفي اطار تاريخي آخر ، وهي تتبع النظام العنصري والفاشي في جنوب افريقيا ، حيث
تقسم المساحات بحيث تستحوذ الاقلية البيضاء على أجود وأغنى الاراضي بينما يستغل أهل البانتوستانا
كيد عاملة رخيصة يمكن قهرها وانزالها وتقتيلها .

ان محاكمة الفصل العنصري يمكن أن يدوم الحديث عنها لساعات طويلة . ان الجرائم تتزايد
وتتم بصورة عنيفة ، بينما نجد أن المناضلين من اجل الحرية والتابعين للجبهة الوطنية ولحركة
سوابو وللمجلس الوطني الافريقي ، ماضون في عزمهم وفي حشد طاقات شعوبهم ضد الاستعمار
والفاشية المعاصرة .

ان أماننا طويلا وصعبا ، ذلك الطريق المؤدى الى تحرير الجنوب الافريقي . لكن
كلما صعب القتال كلما زادت تضحياتنا وقوى تضامننا حتى يمكننا في يوم ما في الجزء الجنوبي من
قارتنا ، كما في شمال غرب هذه القارة ، أن نضع حدا للعدوان وتتم ممارسة حق تقرير المصير
والاستقلال والحرية من واقع السيادة ودون أى ابتزاز عسكري .

سوف أشير الآن الى أوضاع استعمارية وتوسعية فاضحة أخرى تحاول احدى الحكومات الافريقية
اخفائها بواسطة الاكاذيب في محاولة لاضفاء طابع الشرعية بقوة السلاح على عدوانها .
أود - أولا - أن أكرر أنه بالنسبة لبلادى جمهورية بنن الشعبية فان الجمهورية العربية
الصحراوية الديمقراطية هي حقيقة واقعة من حقائق التاريخ ، وقد اعترفت بها تسع دول جديدة .
كما أعلن ان جبهة البوليساريو هي الممثل الوحيد والشرعي لشعب بطل يحاول نظام الحكم في
المغرب ، ضد أى حكمة أو عبرة من عبر التاريخ ، اخضاعه للقانون الاستعماري .

في مونروفييا في تموز/يوليه ١٩٧٩ وفي هافانا منذ عدة أسابيع ، فان منظمة الوحدة الافريقية
وحركة دول عدم الانحياز الكبيرة قد عاودتا التأكيد على أنه لا زالت هناك مشكلة اساسية وتاريخية

واحدة في الصحراء الغربية ، وهذه المشكلة ترتبط بالحق الثابت في الاستقلال وفي تقرير المصير الذي يجب أن يمارسهما الشعب الصحراوي . واليوم ، فان الاشقاء في موريتانيا قد قرروا العدول عن اى مطالب تتعلق بالصحراء الغربية ، وقد قرروا سحب قواتهم من هذا الاقليم مع تسجيل عزمهم الشجاع هذا بواسطة اتفاق تم مع جبهة البوليساريو . أما المغرب فانها تهدد وتنشر الارهاب وتلقي بالقنابل ، وتحاول خلق القلاقل عن طريق اللجوء الى السلاح ضد بعض البلدان المجاورة . لكنها لم تفلح في تفادي انهزامها على يدى حركة التحرر الصحراوية ووقوع آلاف الجنود في قبضة جيش تحرير الصحراء الغربية .

ان المغرب يبذل موارده ويسوق جيشه الى الانتحار في محاولة لفزوا أرض سيدها الوحيد -
 شعب الصحراء الغربية . وعلى منظمنا أن تعلن من جديد وبوضوح عن حق الشعب الصحراوي في
 الاستقلال وتقرير المصير ، وعليها أن تطالب المغرب بالعدول عن مطامعها في ضم الاراضي .
 واذ لم نبد مثل هذا التصميم على تأييد مبادئ منظمنا ، فاننا نكون بذلك نشجع المغرب
 على المضي في ضم الاراضي ، وفي ارتكاب العدو ان الظالم ضد الشعب الصحراوي .
 ان الوضع في العالم يتميز بتزايد سخط الشعوب التي ترفض القهر والاذلال والظلم . ان
 الكفاح الشعبي للفلسطينيين والعرب يطرح على منظمنا وعلى البشرية جمعاء اليوم مشكلة الحرب
 والسلام في الشرق الاوسط .

الحرب والسلام في الشرق الاوسط ؛ وبالتالي الحرب والسلام في العالم : ان الخيارين
 تبقي عليهما الامبريالية والصهيونية بواسطة اتفاقات كامب ديفيد وعن طريق تعذيب الوطنيين العرب
 والاستيلاء ومصادرة الاراضي الفلسطينية . ان الائتلاف الثلاثي في كامب ديفيد ، بالرغم من الحلول
 القانونية وخلق أجهزة لتصفية المقاومة الفلسطينية سيواجه المقاومة الجماعية ورفض كافة الشعوب المحبة
 للسلام والعدالة في العالم .

ان منظمة التحرير الفلسطينية تحقق وحدة الشعب الفلسطيني . وهي الممثل الشرعي
 الوحيد لهذا الشعب حتى في بعض البلدان التي تحاول الدعاية الصهيونية تصويرها فيها في صورة
 الارهابي والمجرم . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تحتضن مستقبل الشعب الفلسطيني ،
 وتعبر عن التزامه بالنضال . وسوف تبوء الخيبة المصرية والاستسلام المصري بالفشل . لأنهم
 لم يأخذوا في الاعتبار عزم منظمة التحرير الفلسطينية على مواصلة الكفاح برفض النظر عن البلايين من
 الدولارات والاسلحة والمساعدة الفنية ووسائل التجسس والاستخبارات التي تقدمها البلدان الغربية
 والامبريالية الى اسرائيل .

ولن تستطيع الصهيونية أن تحقق حلمها في استغلال وقهر شعبها بأكمله ، والاستيلاء على
 ممتلكاته مع فرض كراهيتها عليه بسبب الظلم النازي الذي لحق باليهود . ويجب على اسرائيل
 الصهيونية أن تجلو عن الاراضي العربية المحتلة ، كما يجب أن تكف عن نشر الدمار في جنوب لبنان
 ذلك أن الرعب الذي تثيره طائراتها ، بالاضافة الى ما يحاك من مؤامرات لن يقللا من عزم منظمة

التحرير الفلسطيني على تعبئة الشعب في هذه المنطقة ، وفي العالم لمواجهة القهر والعدوان الاسرائيليين .

ان هذه الجمعية تجتمع اليوم لتعرض اقتراحا جديدا فيما يخص السلام في العالم لأننا كلما تحركنا الى شرق الوضع المتفجر في الشرق الاوسط لاحظنا أنه في جنوب شرقي آسيا تسيل دم شعوب ، ولا تزال طلقات النار تدوى في هذه المنطقة ، التي استلهمنا فيها ثورة الهند الصينية ، وتعلمنا منها الكثير . انها منطقة أبقى فيها الشعب وحدته وتضامنه واستطاع التغلب على أقسى امبريالية في عصرنا ، معطية بذلك للشعوب المضطهدة برهانا على أنها لا تقهر ، ودليلا على تمسكها بكرامة الانسان . لذلك ، فان وفد بلادى يدين نظام حكم بول بوت - اينغ سارى الذى تسبب في مقتل أكثر من ٣ مليون من أهل كمبوتشيا ، ويؤيد بقوة شعب كمبوتشيا في نضاله من أجل الاستقلال والحرية ، واقامة الاشتراكية . ونحن نعتبر أن ممثلي مجلس الثورة الشعبى هم الذين يجب أن يحتلوا مقعد كمبوتشيا في منظمنا .

وفي كوريا ، فان السلام وتوحيد الاراضي يجب أن يتحققا . وهذا ممكن اذا ما أُخذت بالاقتراحات الحكيمة والواقعية والايجابية التي تقدمت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، واذا ما درست هذه المقترحات بصورة موضوعية ، وحظيت بتأييد المجتمع الدولي . وفي تيمور الشرقية ، فان مناضلي الفريتيلين لهم الحق في تقرير المصير والاستقلال ، ويجب أن يطبق هذا الحق عليهم .

وفي أمريكا اللاتينية العظيمة ، ذات التقاليد العريقة في الكفاح ضد الامبريالية ، فان الثورة التي أشعلها بوليفار وجوزيه مارتية وأبطال مونكادا لا تزال قائمة بالرغم من المحاولات اليائسة للامبريالية لعرقلة كفاح الشعوب في هذه القارة . ان ثورة بنين تؤيد جمهورية كوبا الاشتراكية في مطالبها المشروعة باسترداد قاعدة فوانتاناموالتي أحتلتها ضد ارادتها الولايات المتحدة الامريكية ونؤيد وضع حد للحصار الاقتصادي المفروض على هذا البلد . ذلك أنه من غير الصحيح أن ننكر حق كوبا الثابت في اختيار طريق التنمية الملائم لها .

ان جمهورية بنين الشعبية تؤيد أيضا شعب بورتوريكو في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال . ونؤيد شعب بنما في مطالبه المشروعة باستعادة سيادته الكاملة على قناة بنما التي تمر بأراضيه .

كما نؤيد كافة شعوب أمريكا اللاتينية التي تناضل ضد الديكتاتورية الفاشية . وضد
الامبرياليين .
وفي محيطات كوكبنا ، هناك قواعد للتجارب النووية تنشأ وتدعم في المحيط الهندي بصفة
خاصة الذي شاطئه جزر هام من قارتنا . ان حظر الاسلحة النووية ونزع سلاح هذه المنطقة يجب
أن يتم حتى تتمكن دولنا من اختيار طريق التقدم والعدالة بحرية .

ولان السلام العالمي أمر ضروري وفير قابل للتجزئة ، فاننا نرحب بالتوقيع على اتفاق سولت ٢ ونرى فيه بداية اقامة عالم مبني على الاخاء والصدافة بين الشعوب . ولذلك يجب ان نعترف بأن أي نزاع مسلح اينما وقع في العالم وأي تدخل امبريالي في أية منطقة من مناطق العالم ، أمر يقوض ثمار المفاوضات الصعبة التي ادت الى اتفاق سولت ٢ . وهناك علاقة موضوعية وترابط جدلي بين الأزمات والمنازعات التي تنشأ في العالم . ان الحروب المسماة بالحروب المحدودة يمكن أن تثير في افريقيا وفي الشرق الاوسط وفي آسيا ، مآسي لا تقدر آثارها . ان مشكلة الأمن والسلم المدوليين يجب أن ينظر اليها من هذه الزاوية التاريخية .

ان الامبريالية الدولية هي بالنسبة لبلادي ، التي لاتزال ضعيفة ، وبالنسبة لشعوبنا التي لاتزال في معظمها خاضعة لقانون الاستعمار او لسيطرة الاستعمار الجديد ، هي الخطر الاساسي الذي يهدد أمننا .

وهكذا وضع برنامج مليء بوسائل العدوان والتدخل واثارة القلاقل بما يواكبه من وسائل نشر الموت والارهاب ، ومن وسائل الاستعباد واثارة القلاقل في النظم التقدمية التي اعتنقت طريق الاشتراكية والتنمية المناهض للامبريالية ، ومن استخدام المرتزقة وهو وسيلة بغيضة للتدخل المسلح عانت منها بلادي في ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ . واليوم فان المرتزقة الذين هاجموا بلادي وقتلوا بعض الابطال المدنيين والعسكريين ونشروا الدمار ليسوا الا اشباها يذكر في تقاريرنا التي تكتب عن العدوان . واليوم فان العدوان الوحشي الذي وقع في ١٦ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ أصبح معروفا للجميع بل ان اكثر المرتزقة صلفا يعرف ذلك .

ويقبل شكوى بعض أسر الضحايا ضد الشرير بوب دينارد وعصابته ، فان المحكمة العليا في باريس تؤكد نظرية وقوع العدوان من الناحية المادية وكذلك جرائم الامبرياليين المجردين من الايمان وفير الخاضعين للقانون .

وعندما نلاحظ أنه منذ بضعة اسابيع حدث تدخل عسكري واسع النطاق نظمته دولة كبرى واقامت عن طريقه ، في دولة افريقية حكومة عميلة اخرى لتحل محل حكومة عميلة سابقة ، فاننا نقدر حقيقة مشاكل العدوان العسكري السافر أو الخافي ضد بلادنا . وازاء هذا الخطر الذي يهدد الأمن والسلم المدوليين واستقرار واستقلال الدول ، فان نتائج اسبوع التضامن مع الشعوب والدول المكافحة

(السيد الأدي ، بنـ)

من اجل تحررها ، والندوة الخاصة بشأن المرتزقة المنعقدة في كوتونوفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ ، بيد وانها تستحق اهتمام منظماتنا ، وتأييد المجتمع الدولي لها . وقد أعلن الرئيس ماشيو كيريكوفي تلك الندوة :

" ان حشد الرأي العام العالمي ضد المرتزقة والتدخل والعدوان الامبريالي ، هو الطريق الوحيد الذي يحول دون تنفيذ سياسة القوة وفرضها ، بينما يبدى العالم عدم المبالاة " .

ارجوان تعذروني لانني لم أشر الا بايجاز الى بعض المنازعات التي الفناها في الحياة الدولية ، ولكن بوادر الأمل كثيرة وكذلك الاسباب الداعية الى مواصلة الكفاح خاصة عندما نلاحظ مثلي السندينست الابطال وايران الجديدة وغرينادا يحتلون أماكنهم في هذه الجمعية . ان بنن الثورية والسلمية تفخر بوجودهم هنا ، ونحن نصر على مواصلة الثورة لاننا نعتبر أنها من واجبننا للقضاء على التناقض وعلى كل ما تفرضه الامبريالية . اننا نعلم ان شعبنا ، كأغلبية شعوب العالم ، يفضل هذا الطريق ، كما اتضح من مؤتمر قمة دول عدم الانحياز الذي عقد في هافانا ، وهو تجمع تاريخي عظيم .

انني أرجو ، سيادة الرئيس ، أن أكون قد حددت بالموضوع اللازم ، موقف بلادنا . وبالنسبة لنا في جمهورية بنن الشعبية ، فقد انقضى عصر التأوهات والاماني ، ذلك لانه من الواجب أن يجعل التاريخ السياسي من منظماتنا أداة من أدوات تحرر الشعوب والتفاهم الحر بينها ، ومفترقا لطريق السلام والصدقة العالمية ، كما فكر في ذلك وانضموا الميثاق . وانني اشكركم ، سيادة الرئيس ، ونحن مستعدون للثورة ، وسوف يستمر النضال .

السيد وجيرسورين (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أرجو

أن تسمحوا لي نيابة عن وفد منغوليا بأن أقدم اليكم تهانينا الحارة الصادقة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وكغيري من المتحدثين الذين سبقوني ، اود ان اقول ان انتخابكم بالاجماع هو اشارة بخصالكم الشخصية المتميزة وفي الوقت ذاته اعتراف بأهمية الدور الذي تقوم به بلادكم في القارة الافريقية لخدمة قضية السلام والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي ونحن على ثقة من ان خبرتكم الواسعة وكفاءتكم ومشاركاتكم لمدة طويلة في الازمة الدولية ، سوف تسهم بالتأكيد في نجاح هذه الدورة لصالح البشرية ، ونرجو لكم كل نجاح في اداء مهمتكم الضخمة .

وننتهز هذه المناسبة لكي نعرب أيضا نيابة عن حكومة وشعب جمهورية منغوليا الشعبية عن تعازينا الصادقة لوفد أنغولا وشعبها ، وذلك للوفاة المبكرة للسيد الرئيس أوغستينو نيتو ، وسوف نظل نتذكره كابن عظيم للشعب الأنغولي وكمؤسس لجمهورية أنغولا الشعبية ، وزعيم بارز لحركة التحرر الوطني وللحركة الثورية في افريقيا .

(ثم تحدث بالروسية)

ان استعراض أحداث السنوات الأخيرة ، وبصفة خاصة عقد السبعينات المنصرم ، يقنعنا بأن الموقف الدولي قد تحسن بشكل ملموس . ويعد هذا بصفة خاصة الى زيادة نشاط وتعزيز القوى المحبة للسلام وقوى الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي ، وتعزيز الصلات الحاسمة مع الاشتراكية الحقيقية .

ان حقيقة النجاح الأخير لحركة التحرير والثورة للشعوب ، تجد انعكاسها في انتصار شعب فييت نام في كفاحه التاريخي ضد احتلال أكبر قوة امبريالية وكذلك في قيام جمهورية فييت نام الاشتراكية ، وفي انتصار الثورة الديمقراطية الشعبية في أفغانستان ، واقامة نظام حكم ثوري شعبي في كمبوتشيا ، وقلب دكتاتورية سوموزا في نيكاراغوا ، وكذلك قلب النظام الملكي في ايران . . . الخ . ان عملية التحرير الاجتماعي للشعوب تنعكس في التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة في اثيوبيا الاشتراكية وفي جمهورية أنغولا الشعبية وفي جمهورية مدغشقر الديمقراطية وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وفي جمهورية الكونغو الشعبية وفي غيرها من الدول الفتية .

واليوم ، نرحب هنا بانضمام سانت لوسيا - وهي دولة فتية جديدة - الى أسرة الأمم المتحدة . ان حركة عدم الانحياز تلعب دورا متزايدا في ايجابيته في الشؤون العالمية . ان مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هافانا ، هو حدث ذو مغزى دولي كبير ، وسوف يحتل دون أدنى شك مكانة هامة في كفاح الشعوب من أجل تعميق الانفراج ونزع السلاح والاستقلال الوطني والاجتماعي ، وضد الامبريالية والعنصرية والاستعمار الجديد * .

ويفضل مبادرات وجهود الدول الاشتراكية ، أمكن احداث تحول أساسي في العلاقات بين

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد سنكلير (غيانا) .

الدول في أوروبا ، وهذا ما تؤكد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في هلسنكي وكذلك في المعاهدات الثنائية المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بولندا الشعبية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية .

ان الأمم المتحدة تلعب دورا متزايدا في القضية الحيوية المتمثلة في زيادة التعاون الدولي . وقد تم اتخاذ خطوة هامة تجاه تنسيق أنشطة هذه المنظمة ، وذلك مع الحركة العامة العالمية من أجل تفادي قيام حرب نووية عالمية ومن أجل تحقيق نزع السلاح .

وخلال عقد السبعينات ، عقدت سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات من أجل الحد من سباق التسلح ، وبهدف تحقيق نزع السلاح ، ومن بينها الاتفاق الجديد ذي الأهمية الخاصة والمتعلق بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والذي عقد بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبين الولايات المتحدة الأمريكية . ان هذا الاتفاق يفتح المجال أمام تدابير من أجل تحقيق خفض كمي ونوعي للأسلحة الأكثر تدميرا ، وهو يعطي دفعة جديدة لمفاوضات نزع السلاح الجارية ، كما يؤثر بشكل موات على المناخ الدولي ككل . ونحن مقتنعون بأن التصديق في أقرب وقت ممكن ، على هذا الاتفاق يستجيب للمصالح الحيوية لشعوب العالم . ان هذا الاتفاق يمثل أهمية قصوى للإنسانية ، ومن ثم فانه يجب ألا يكون محل تلاعب سياسي من قبل مجموعات معينة في دولة ما . ان تغيير علاقات القوى في صالح السلام ومن أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي للشعوب ، قد أحدث تحولا ايجابيا في العلاقات الدولية وهو ما يطلق عليه اسم " الانفراج " . ونحن لا نقلل بالتأكيد من أهمية اظهار الحكمة والواقعية من قبل الدوائر الحاكمة في الغرب ، واعترافها بواقع انه ليس هناك بديل للانفراج .

وفي نفس الوقت ، فانه لا يمكننا على الاطلاق ، بل ولا يجب علينا ، أن ننسى حقيقة أن من يعارضون الانفراج في العالم لم يلقوا بأسلحتهم بعد ، بل على العكس من ذلك فقد كثفوا من أعمالهم أخيرا ، وذلك عن طريق تواطؤ القوى الرجعية الامبريالية وتعصب القوى العظمى وتوسعها . ان خطط وضع صواريخ جديدة ذات رؤوس نووية في أوروبا ، وانشاء قوات تدخل خارجي مختلفة ، وتكثيف الوجود العسكري للولايات المتحدة في المحيط الهندي وفي الشرق الأقصى ، ومحاولة اقامة

تكتلات عسكرية جديدة في الشرق الأوسط وأفريقيا وفي مناطق أخرى ، وغير ذلك من القيام بأعمال مماثلة من قبل الامبرياليين والقوى الرجعية ، تتسبب بدرجة كبيرة في تسميم المناخ الدولي . وهناك مسؤوليات ثقيلة تقع على كاهل هذه القوى التي تستحق اللوم نظرا لاسهامها في تصعيد سباق التسلح وزيادة خطورة بؤر التوتر الساخنة القائمة ، بل وظهور الجديد منها .

ان سباق التسلح والحملات ضد الاشتراكية وضد الاتحاد السوفياتي تسير جنبا الى جنب ، كما لو كانت الواحدة منها تبرر الأخرى . ان جوهر هذه السياسة هو ضمان التفوق العسكري على العالم الاشتراكي . والخطر الداهم لمثل هذه السياسة يكمن في أن عالم اليوم يميل الى المغامرة والمقاومة . ان السياسة التي تعتمد على موقف القوة ، تنبع من أفكار توسعية ومن أطماع الهيمنة . ان جوهر الهيمنة ينتهك ما هو أكثر تقدسا للشعوب من أجل انكار هذا الحق وسحق حق الشعوب في الحرية وفي الاستقلال . ان الاهتمام البالغ لشعب منغوليا بسياسة الهيمنة هو أمر مفهوم تماما . ان جمهورية منغوليا الشعبية تجد على حد ود ها الجنوبية دولة تقوم بطرق عديدة وباستمرار بانتهاك سيادتها . ومن ناحية أخرى ، فائنا نفهم تماما رد الفعل الرفض لممثل الصين هنا ، ازاء اقتراح الاتحاد السوفياتي الخاص بادراج بند في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة بشأن " عدم قبول سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية " . ان من يشير اليهم اصبح الاتهام سوف يلقون دائما خيبة الأمل والفشل .

ان حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ترحب بالمبادرة الجديدة التي قدمها الاتحاد السوفياتي وترى انها مبادرة حيوية وجاءت في وقتها . ان المناقشة البناءة لهذه المسألة وادانة سياسة الهيمنة واعتماد قرار مناسب يقوم على مشروع القرار الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي ، سوف يعتبر خطوة هامة من أجل تعزيز المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وسوف يسمح أيضا بتحسين المناخ الدولي ككل . ونرى انه من المنطقي أن تكون هذه المسألة محل استعراض من قبل مجلس الأمن ، وهو الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلم الدولي ، وذلك بهدف القيام بوضع قاعدة ملزمة تقضي بتخلي الدول عن سياسة الهيمنة بجميع أشكالها ومظاهرها .

ومن أجل المحافظة على السلم والامن الدوليين وتعزيزهما ، فانه من المهم للغاية ان يوقف سباق التسلح وأن نتفادى خطر حرب نووية عالمية .

ان حكومة جمهورية منفوليا الشعبية ترى ان الخطوة الرئيسية التي يجب اتخاذها لاييقاف سباق التسلح النووي هي الوصول الى اتفاق حول ايقاف انتاج جميع انواع الاسلحة النووية والخفض التدريجي للمخزون منها ، وذلك حتى يتم القضاء عليها تماما . وقد تقدمت البلدان الاشتراكية باقتراح محدد الى لجنة نزع السلاح في شهر شباط/فبراير هذا العام . اننا نجد انه من الضروري ان تعزز الجمعية العامة - عن طريق مكانتها السامية - هذه المبادرة الهامة وأن توصي لجنة نزع السلاح بالاسراع في عملها حول هذه المشكلة .

ان حظرا عاما وكاملا لتجارب الاسلحة النووية يمكن ان يمنع ما يطلق عليه سياق التسلح النووي التكنولوجي . ان التقدم الذي تم احرازه في المفاوضات الثلاثية يجب ان يتابع ، وذلك بهدف الوصول الى حل ايجابي لهذه القضية ذات الاهمية الحيوية في المستقبل القريب .

ان تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية يستحق اعظم اولوية ، وبصفة خاصة ، في ضوء التقارير حول اعتزام دول اضافية امتلاك مثل هذه الاسلحة . ان المؤتمر الاستعراضي الثاني لعدم الانتشار سوف ينعقد في العام القادم ، وهو يواجه مهمة عاجلة هي مناقشة تدابير اكثر فعالية بهدف زيادة التعاون الدولي في تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية . ان اعتماد تدابير من اجل التطبيق العملي لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣ / ٧٢ المعنون "عقد اتفاقية دولية حول تعزيز ضمانات امن الدول غير النووية" ، وكذلك من اجل الوصول الى اتفاق دولي حول عدم وضع اسلحة نووية على اراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة حاليا ، كل ذلك سوف يسهل تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية .

ان امكانية الوصول الى اتفاق مبكر حول نص معاهدة بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية على اساس الاقتراح السوفياتي الامريكي المشترك ، يمكن ان تمثل خطوة هامة في حظر نوع جديد من اسلحة الدمار الشامل .

ان جمهورية منفوليا الشعبية تؤيد الاسراع بالمفاوضات الخاصة بحظر الاسلحة الكيميائية ، وكذلك خفض الاسلحة التقليدية .

ان برنامجا محددًا لعمل دولي من اجل وضع حد لسباق التسلح ونزع السلاح ولخلق ظروف ملائمة لهذا الغرض قد تم وضعه من قبل الدول الاشتراكية الأعضاء في معاهدة وارسو في وثائق اجتماع موسكو عام ١٩٧٨ الخاص باللجنة السياسية الاستشارية لتلك المنظمة ، وكذلك في اجتماع بودابست عام ١٩٧٩ للجنة وزراء الخارجية لتلك البلدان .

ان جمهورية منفوليا الشعبية تعتبر - ضمن امور اخرى - ان الوقت مناسب الآن لمناقشة اقتراح البلدان الاشتراكية بالدعوة الى انعقاد مؤتمر ، على المستوى السياسي ، لممثلي الدول التي اشتركت في مؤتمر هلسنكي ، لمناقشة مسائل تعزيز الانفراج في اوربا وتخفيف المواجهة العسكرية في اوربا . ان مثل هذا المؤتمر في رأينا ، يمكن ان يتناول ، في المقام الأول ، مشاكل الوصول الى اتفاق بين المشتركين في مؤتمر هلسنكي حول التخلي عن استخدام الاسلحة النووية والأنواع الاخرى من الاسلحة ضد بعضها البعض . ان هذا الاقتراح المقدم من البلدان الاشتراكية تتزايد الحاجة العاجلة اليه في ضوء زيادة قوات حلف شمال الاطلسي في اوربا .

وفي هذا الصدد ، فان وفد جمهورية منفوليا الشعبية يرحب بحرارة - نيابة عن حكومته - بالمبادرة الجديدة التي اتخذتها حكومة الاتحاد السوفياتي بقصد تخفيض المواجهة العسكرية في اوربا ، وأعني بذلك قرارها بسحب ٢ ألف جندي سوفياتي وألف دبابة من اراضي جمهورية المانيا الديمقراطية خلال ١٢ شهرا القادمة ، واستعدادها لخفض عدد الوسائل النووية المركزة في الجزء الغربي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، شريطة ان يتخلى الجانب الاخر عن وضع صواريخ نووية اخافية على اراضي الدول الاوروبية الاعضاء في حلف شمال الاطلسي . ان وفدنا يأمل في ان هذا العمل الجديد الذي يتسم بحسن النية من جانب البلدان الاشتراكية ، والذي يستجيب لمصالح تعزيز الأمن والسلام في اوربا وفي العالم ، سوف يقابل برد ايجابي من جانب الدول الغربية . انني اود ان اشير الى تلك الخطوة الملموسة التي اتخذتها البلدان الاشتراكية والتي تقدم امكانيات جديدة من اجل التقدم في محادثات فيينا حول خفض القوات المسلحة والاسلحة في وسط اوربا . ان التقدم في هذه المحادثات يتوقف بوضوح على استعداد البلدان الغربية للتمسك بمبدأ الأمن المتساوي .

ان وفدنا مقتنع بأن دراسة كل تعقيدات مشاكل نزع السلاح في اوسع المحافل الدولية المخولة

سلطات اكبر ، اى المؤتمر العالمي لنزع السلاح ، يمكن ان تسهل اعتماد تدابير فعالة لتطبيق النصوص الرئيسية للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . اننا نؤيد الدعوة المبكرة الى عقد مثل هذا المؤتمر على مستوى عال بقدر كاف وذلك للسماح باعتماد مقررات عملية .

ان جمهورية منغوليا الشعبية - مثل دول اخرى كثيرة - تؤيد سرعة دراسة و ابرام معاهدة عالمية حول عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، التي يمكن ان تمثل ضمانا سياسيا هاميا لأمن الدول ، وسوف تسهم بقدر ملحوظ في تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول ، وهكذا فانها تخلق مناخا سياسيا ملائما من اجل تحقيق اهداف نزع السلاح .

ان محادثات نزع السلاح سوف تعزز بقدر كبير باعتماد الجمعية العامة في دورتها الحالية اعلانا حول التعاون الدولي من اجل نزع السلاح ، الذي قدم مشروعه وفد جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية . ان مثل هذا الاعلان ، الذي يوحد المبادئ السياسية في معالجة الدول للقضايا الحيوية المتعلقة بنزع السلاح ، يمكن ان يسهل المفاوضات الهادفة والفعالة في هذا الميدان . ان جمهورية منغوليا الشعبية تولي اهتماما خاصا لمشكلة تعزيز السلم والأمن في اسيا . ان الشعوب في مناطق كثيرة من هذه القارة الواسعة مازالت تعاني من صراعات مسلحة مستمرة تحدتها قوى الرجعية الدولية . ومازالت توجد مراكز توتر خطيرة في اسيا بل انها تخلق بؤرا جديدة ، مهددة السلم والامن الدوليين . وعلاوة على ذلك هناك دليل على تكثيف الاعمال المنسقة لقوى الامبريالية والهيمنة والعسكرية في الشرق الاقصى وفي اسيا عموما . وازا لم يتم منع تطور مثل هذه الاحداث ، فان اسيا قد تصبح مصدر خطر حقيقي على قضية السلام والاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي للشعوب . ان شعب منغوليا الذي تعرض منذ . ٤٤ عاما لبداية الحرب العالمية الثانية قد خسر الآثار

الوخيمة لسياسة التواطؤ من قبل قوى الحرب والرجعية ، لا يمكنه ان يبقى مكتوف الايدي في مواجهة هذا الاتجاه الجديد ، عندما تشجع بكل السبل سياسة الهيمنة بصفة اساسية ضد البلدان الاشتراكية وفي أيار/مايو ١٩٣٩ شنت اليابان العسكرية - التي كانت تعتبر بمثابة قلعة غربية متقدمة لما كان يسمى حينذاك " الحلف المضاد للكمينترن " - هجوما بقوة كبيرة على منغوليا من اجل تحويلها الى نقطة انطلاق لهجماتها العدوانية المقبلة ضد الاتحاد السوفياتي .

واعتمادا على اتفاق عام ١٩٣٦ بين الدولتين ، جاء الاتحاد السوفياتي لنجدة منغوليا .
وان الانتصار المشترك لأعضاء العالم الاشتراكي الجديد ضد طلائع الامبريالية ، وذلك في حرب
دامية استمرت حتى ٣١ آب / افسطس ١٩٣٩ ، أى حتى بداية الحرب العالمية الثانية ، هذا
الانتصار له مفعول تاريخي ضخم في كفاح الشعوب ضد قوى الحرب والرجعية .
تظهر الأحداث الجارية الآن في شبه جزيرة الهند الصينية الخطر العظيم المتمثل في
الأعمال المتسمة بالهيمنة والتوسع التي تقوم بها بعض القوى التي تعطي لنفسها حق " تلقين
الدروس " لشعوب وبلدان أخرى وذلك عن طريق استخدام القوة المسلحة .
وجمهورية منغوليا الشعبية ، مثل باقي المجتمع العالمي ، أدانت بحزم العدوان المسلح
والمؤامرات المستمرة لسلطات الصين ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية وتؤيد تأييدا تاما كفاح شعب
فييت نام للدفاع عن مكاسبه الثورية ، واستقلاله ووحدته أراضي بلاده .
ويدين شعبنا بشدة قيام بكين بمحاولة انتهاك الاستقلال الوطني ، ووحدته أراضي والمكاسب
الثورية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكذلك جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ونحن نتضامن مع
شعبي لاوس وكمبوتشيا .

وفي هذا الصدد ، أود الإشارة الى أن قرار الجمعية العامة بالموافقة على " وثائق التفويض "
لممثل النظام الدموي لبول بوت وانغ سارى ، وهو النظام الذى رفضه شعب كمبوتشيا ، يمثل نقطة
سوداء ضد هذه المنظمة ويعتبر تحديا سافرا لأهداف ومبادئ ميثاقها . ونود أن نقول مرة أخرى
أن ممثلي الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وحدهم هم الذين يحق لهم أن يمثلوا هذا
البلد في الامم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى .

وتشير الأحداث التي جرت في أفغانستان الى أن القوى الرجعية لا تود أن تسلم بأن
حكومة أفغانستان الجديدة قد أحدثت تغييرات تقدمية ، وانها قررت بناء مجتمع بعيد عن استغلال
الانسان لأخيه الانسان . ونعرب عن تضامننا مع شعب أفغانستان الصديق الذى يكافح من أجل
الدفاع عن ثمار الثورة الشعبية الديمقراطية وذلك في مواجهة هجمات من قبل الرجعية الدولية
وأتباعها .

ترى جمهورية منغوليا الشعبية أن عقد اتفاقية كامب ديفيد وهو ما يطلق عليه معااهدة

السلم بين مصر واسرائيل قد خان المصالح الحيوية للشعوب العربية ، وبصفة خاصة شعب فلسطين ، وخلق صعابا جديدة لتحقيق سلم عادل في الشرق الأوسط ، كما ساعد في تعزيز مركز الالميرالية وحلفائها في هذه المنطقة . وان توسع العدوان الاسرائيلي ضد لبنان وكذلك اثاره القوى الانفصالية في هذا البلد لهو دليل واضح على ذلك . ويتضا من شعب منغوليا مع شعب لبنان الذي تألم منذ وقت طويل في كفاحه من أجل السيادة ووحدة أراضيه .

وتتمسك جمهورية منغوليا الشعبية بموقف معروف تماما من قبل المجتمع الدولي المحب للسلم ، الذي يؤيده أيضا ، وذلك فيما يتعلق بالحل الشامل والعادل لقضية الشرق الاوسط . ان جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد باستمرار كفاح شعب كوريا وذلك من أجل اعادة التوحيد بالطرق السلمية والديموقراطية لبلدهم . وترى بلادى أنه يجب القيام بتنفيذ فوري لقرار الجمعية العامة في دورتها الثلاثين الذي يشير الى ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من الجزء الجنوبي لكوريا وكذلك حل ما يسمى بقيادة الأمم المتحدة .

ونؤيد التنفيذ الحازم لقرارات الامم المتحدة التي تؤكد احترام استقلال ، وسيادة ووحدة أراضي جمهورية قبرص وموقفها كدولة غير منحازة . وفي رأى وفد بلادى ، فان أفضل أداة لحل مشكلة قبرص تكمن في الدعوة الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة . ان الموقف الحالي في آسيا يفرض على الدول الآسيوية أن تعمل بصورة مشتركة وذلك من أجل منع حدوث تطورات خطيرة في القارة ، ومن الضروري تعزيز التفاهم المتبادل والثقة والتعاون من أجل ضمان السلم والأمن .

تؤيد جمهورية منغوليا الشعبية بصفة مستمرة تحسين العلاقات وتنمية التعاون المفيد بصورة متبادلة بين كافة الدول ، ونلاحظ برضا تام بدء المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية من أجل تطبيع علاقاتهما . وسوف يسهم التقدم في هذه المفاوضات في تحسين المناخ السياسي ليس فقط في آسيا ، بل في العالم أجمع . ونأمل في أن الطرفين سوف يستلهمان أيضا هذا الهدف .

لا تزال هناك بؤرة توتر دولي خطيرة وساخنة في الجنوب الافريقي ، حيث تقوم القوى

الغربية الرئيسية ، بالتعاون مع الانظمة العنصرية بتكثيف التهريض في محاولة اضعاف ونسف كفاح التحرر الوطني لهذه الشعوب . وانها تقوم بمناورات عديدة من أجل فرض نظم استعمارية جديدة على شعبي ناميبيا وزمبابوي عن طريق ما يسمى بالتسويات الداخلية وانتخابات مزورة .

تعتقد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أنه يمكن التوصل الى الحل الصحيح لمشكلة الجنوب الافريقي عن طريق القضاء على النظم العنصرية والاستعمارية ونظام الفصل العنصري ، ونقل السلطة الكاملة الى شعبي ناميبيا وزمبابوي وذلك في شخص ممثلينهم الشرعيين - منظمة شعب جنوب غرب افريقيا والجمعية الوطنية لزمبابوي . وفي هذا الخصوص ، فان وفد بلادي يعلق أهمية كبرى على القرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر السادس لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة حول مسألة الجنوب الافريقي . وترى جمهورية منغوليا الشعبية أيضا أنه من الضروري تنفيذ المقررات والقرارات الخاصة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه المنطقة ويعتبر هذا من الشروط الأساسية التي سوف تسهم في كفاح الشعوب في هذا الاقليم .

لقد مر ثلاثون عاما منذ انشاء مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل - وهذه المنظمة للتعاون المتساوي للدول الاشتراكية ويعتبر هذا التعاون عاملا هاما في تنمية اقتصادياتها ، وزيادة رفاهية شعوبها وقيام ظروف اقتصادية لجميع أعضاء المجلس على نفس المستوى .

ان حصة المجتمع الاشتراكي في الانتاج العالمي والدخل القومي والانتاج الصناعي ، كما هو الحال بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الأخرى الهامة ، قد ازادت بقدر كبير .

واليوم فان بلدان مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل التي يشكل سكانها ١٠٤ في المائة من اجمالي سكان العالم تنتج ثلث الانتاج الصناعي العالمي و ٢٥ في المائة من اجمالي الدخل القومي العالمي ، وذلك مقابل ١٨ في المائة و ١٥ في المائة على التوالي منذ ثلاثين عاما مضت .

ان هذه الصلات بين البلدان الاشتراكية تنمي النمط الجديد من العلاقات الدولية التي تعتمد على مبادئ المساواة ، واحترام السيادة ، والمساعدة المتبادلة . وهذا النوع الجديد من العلاقات ، في جوهره ، يمثل هذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تحاول البلدان النامية اقامته عالميا .

ان اعضاء الطابع الديموقراطي على العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة والمصالح المتبادلة والدعم المتبادل ، يتحلى بدور أساسي في التغلب على التخلف الاقتصادي للدول الحديثة والموروث عن العصر الاستعماري .

وخلال هذه الدورة ، فقد استمعنا الى الندوات المتكررة من قبل ممثلي الدول الغربية لاشهار تضامنها والاعتراف بضرورة التكافل في التغلب على الصعوبات الاقتصادية . ولا شك انه لا يمكن لأية دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية أن تدبر أمرها دون روابط اقتصادية دولية . ان كل البلدان تستفيد من التعاون الاقتصادي المتبادل ، ولكن عندما تعرض الدول النامية مسألة اعضاء الطابع الديموقراطي على العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة ، وابعادها عن الاستغلال والأمر المرفوضة ، فان المسألة بأسرها تواجه اعتراضا منيعا من قبل الغرب ، يعوق العملية الطبيعية المشروعة ويخلق مواقف غير عادية وأزمات .

ان وفد بلادي يود أن يشير الى انه في اطار مظامة الامم المتحدة ، قد تم القيام بجهد كبير من أجل صياغة مبادئ وبرامج عمل تهدف الى الاسهام في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان الأمر في المقام الأول يتعلق بالاعلان وبرنامج العمل الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة ، وكذلك بميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول . وعلينا أن نقوم على الصعيد العملي بتطبيق التدابير لتحقيق هذه الأهداف خلال الثمانينيات . ومن وجهة نظرنا ، فان هناك مسؤولية كبرى مازالت تقع على عاتق المؤتمرات الرئيسية الخاصة بالشؤون الاقتصادية التي ستمقد في بداية الثمانينيات ، وذلك مثل الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة الخاصة بمسائل التنمية الاقتصادية والتعاون .

ان الاعداد لهذه المؤتمرات من وجهة نظرنا يجب أن يهدف الى تحقيق أهدافها وصياغة تدابير محددة تهدف الى تطبيع العلاقات الاقتصادية الدولية واطفاء الطابع الديموقراطي عليها . ان وفد بلادي يعرب عن أمله في أن تقوم الدورة الحالية باتخاذ القرارات التي من شأنها النهوض بالانفراج وتعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون بين الدول . ان وفد جمهورية منغوليا الشعبية في حدود امكانياته سوف يسهم في نجاح أعمال هذه الدورة .

السيد باشاريانكون (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : أود في مستهل خطابي

نيابة عن حكومتي ووفد بلادى أن أقدم للسفير سليم ، ذلك الابن العظيم لافريقيا تهازينا الحارة لانتخابه كرئيس للدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . وبالنسبة لما له من خبرة واسعة في مجالات كثيرة من مجالات الامم المتحدة ، فاني على يقين من ان مداولاتنا خلال الدورة الراهنة تحت توجيهه الحكيم سوف تؤدي الى نتائج مثمرة . ان وفد تايلند يتعهد بالتعاون التام والتأييد لكي يحقق النجاح لهذه الدورة للجمعية العامة .

وأود أيضا أن اعرب عن تقديري الخالص للرئيس السابق السفير ليفانو من كولومبيا لاسهامه في انجاح الدورة الماضية .

ونتقدم بالشكر أيضا للأمين العام على جهوده المتفانية نحو الحفاظ على السلم ودعاهم التفاهم الدولي والتعاون .

ان القارة الافريقية مازالت في طليعة النضال من أجل تحقيق معاملة عادلة ومتساوية لجميع الشعوب بغض النظر عن العنصر أو اللون . ان وفد بلادى يتمسك بتأييده الشديد لهذا النضال التاريخي ويعارض بكل حزم السياسات والممارسات العنصرية ضد الأغلبية السوداء في الجنوب الافريقي ولا سيما تلك الجريمة البشعة للفصل العنصرى . اننا نتابع مؤتمر لندن بشأن زبابسوى باهتمام كبير ونحن أكثر قناعة من أى وقت مضى بأن حق تقرير المصير للشعوب تمشيا مع ميثاق الامم المتحدة والقرارات ذات الصلة ينبغي أن يسود في نهاية المطاف . ان موقف تايلند ، في هذا الصدد ، هو موقف ثابت لا يتغير بالنسبة الى المناطق الأخرى من العالم .

وفي الشرق الأوسط ، يدرك وفد بلادى تماما الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي أيدها الامم المتحدة مرارا وتكرارا . ان اسرائيل ينبغي أن تتراجع عن احتلالها غير المشروع للأراضي العربية وأن تحترم في الوقت ذاته حقوق الشعب العربي في الأراضي المحتلة . وهكذا ، فان تايلند تضم صوتها للرأى العام العالمي الساحق في التثديد باقامة المستوطنات الاسرائيلية وبأية جهود لنقل ملكية الأراضي العربية في هذه الأقاليم . وفي الوقت ذاته ، فان وفد بلادى على اقتناع بأن جميع الدول في المنطقة لها حق الوجود في أمن وحرية بعيدا عن العدوان الخارجي وعن أى تدخل مسلح .

وفي جنوب شرقي آسيا ونتيجة للتدخل الفيتنامي المسلح ، فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية قد هوت وحلت محلها ما يطلق عليه الجبهة المتحدة للتحرير القومي لكمبوتشيا . ان دول اتحاد جنوب شرقي آسيا ان تشعر بالقلق ازاء تحول الأحداث - ولا سيما الأمن - وأثرها على التوازن السياسي الحساس القائم في المنطقة ، قد عقدت على وجه السرعة اجتماعا لوزراء الخارجية في بنكوك . وفي البيان المشترك الذي صدر في بنكوك في ١٢ من كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، فان وزراء خارجية دول اتحاد جنوب شرقي آسيا قد زدوا بكل هزم بالتدخل المسلح ضد استقلال وسيادة ووحدة أراضي كمبوتشيا ودعوا الى الانسحاب الفوري والشامل للقوات الأجنبية من اقليم كمبوتشيا . وعلاوة على ذلك ، فانهم قد أكدوا من جديد حق شعب كمبوتشيا في ان يقرر مصيره بنفسه بعيدا عن أى تدخل أو نفوذ من القوى الخارجية . ان هذه النقاط قد تجسدت بعد ذلك في مشروع القرار الذي قدم الى مجلس الأمن بعد بضعة ايام ، من جانب جميع أعضاء دول عدم الانحياز . ومن المؤسف ان مشروع هذا القرار ، رغم تأييد ١٣ عضوا من ١٥ عضوا في المجلس ، لم يعتمد نظرا لاستخدام حق النقض من جانب دولة عضو دائم في المجلس .

ان احتمالات السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا قد ازدادت فتامة . ففي ١٧ شباط / فبراير ١٩٧٩ قامت القوات الصينية بتدخل مسلح في اقليم فييت نام . ان دول اتحاد جنوب شرق آسيا قد شعرت بقلق بالغ لأن القتال كان من شأنه ان يتصاعد ويؤدي الى حرب واسعة النطاق تتورط فيه قوى اخرى من خارج المنطقة . ومن ثم فقد سعت تلك الدول الى وضع حد للقتال وتقدمت بندايات الى الاطراف المعنية في الامم المتحدة ، وان جهودها قد تحققت اخيرا في شكل مشروع قرار قدم الى مجلس الأمن لدراسته وذلك في ١٥ آذار / مارس من هذا العام . ان فقرات منطوق مشروع القرار هذا تدعو جميع اطراف النزاع الى وقف العدوات من الآن فصاعدا وان تسحب قواتها الى بلدانها ، وان تسوى نزاعاتها بالوسائل السلمية . كما انها ناشدت ايضا قوى خارج المنطقة ان تمارس اقصى حد من ضبط النفس ، وان تحجم عن الاعمال التي قد تؤدي الى تصاعد للنزاعات في الهند الصينية . وعندما طرح هذا المشروع للتصويت حظي بتأييد ١٣ عضوا ولكنه لم يعتمد رغم ذلك نتيجة لاستخدام عضو دائم في المجلس حق النقض . ان بلدان اتحاد دول جنوب شرق اسيا التي نددت بالتدخل الصيني في فييت نام ، وكذلك بتدخل فييت نام في كمبوتشيا ، اوضحت تماما وبكل جلاء رغبتهما الخالصة في ان تظل على حيادها تجاه النزاعات ، وايضا على موقفها لكي تتمكن من ممارسة نفوذ يضاف الى الاستقرار على التطورات في المنطقة .

وكتيجة لعدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ اي اجراء في قضية كمبوتشيا فان القتال قد اندلع فيها واتسعت رقعته نحو الغرب . ان كثيرا من الكتائب الفييتنامية التي استخدمت على حدود تايلاند - كمبوتشيا قد خلقت توترا وموقفا يحف به الخطر البالغ . ان اي قتال يتجدد هناك ، وهو امر محتمل الحدوث سوف تكون له آثار خطيرة ووخيمة على السلم والأمن الدوليين .

لقد دأبت حكومتي على انتهاج سياسة ثابتة وهي ان تظل على حيادها والا تتدخل في النزاع بين دولتين اشتراكيتين تحتفظ تايلاند معهما بعلاقات دبلوماسية . الا اننا في الوقت ذاته مصممون ايضا على حماية استقلالنا وسيادتنا ووحدة اراضينا . وفي هذا الصدد ، فان تايلاند تشعر بافتباط بالغ لأن شركاءها في اتحاد دول جنوب شرق آسيا ، وكذلك الكثير من البلدان الاخرى الصديقة قد اوضحوا استعدادهم لتأييدنا . ولقد اتضح هذا في البيان المشترك والبيانات الاخرى من جانب بلدان اتحاد دول جنوب شرق اسيا وغيرها من المشاركين في الاجتماعات التاريخية التي عقدت في نهاية حزيران / يونيو ١٩٧٩ في بالي باندونيسيا .

ان القرار الذى اتخذته الاغلبية الساحقة من اعضاء هذه الجمعية في ٢١ ايلول / سبتمبر للحفاظ على الوضع الراهن بشأن مسألة مقعد كمبوتشيا قد عكس بكل وضوح :
أولا ، ان الاغلبية قد شعرت ان تغيير الوضع الراهن في هذه اللحظة بالذات وتحسنت الظروف الراهنة من شأنه ان يعني فرض عقوبة على السلوك الدولي لا تتماشى مع احكام ميثاق الامم المتحدة .

ثانيا ، انه رغم ان دولة قد لا تتفق مع السلوك الداخلي لدولة اخرى ذات سيادة فان هذا لا يعطيها بأى حال مبررا لكي تلجأ الى التدخل المسلح ضد هذه الدولة وان هذا يعتبر عملاً وانتهاكا صارخا لمبدأ الاستقلال والسيادة ووحدة الاراضي .

ثالثا ، ان حق تقرير المصير ينبغي ان يتحقق وان جميع الدول كبيرها وصغيرها يمكن ان تتطلع الى الامم المتحدة باعتبارها منظمة تقوم على اساس مبادئ معترف بها دوليا .
ومن جانب تايلاند ، فان موقفنا الهازم بشأن موضوع مقعد كمبوتشيا لم يكن الدافع له اية قوة خارجية ، ولا اية عداوة تجاه اية دولة . اننا نعتقد ، على اية حال ، ان المبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول ، وتقرير مصير الأمم ينبغي ان نتمسك بها تماما . ان هذا امر ضرورى وحيوى ليس بالنسبة الى تايلاند فحسب بل كذلك بالنسبة الى مستقبل منطقة جنوب شرقي اسيا والعالم قاطبة .

ان رغبتنا الشديدة هي ان تتاح الفرصة لشعب كمبوتشيا لكي يقرر مستقبله في ممارسة حقه غير القابل للتصرف لكي يختار حكومته بعيدا عن اى تدخل او اى ضغط خارجي . علاوة على ذلك ، فنحن في تايلاند نشعر برغبة مخلصه في ان نواصل تطوير العلاقات الثنائية الطيبة مع جميع دول الهند الصينية الثلاث بما في ذلك فييت نام وأن نتعاون مع الجميع في صالح السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرقي اسيا .

من بين النتائج المؤسفة التي اسفر عنها النزاع في كمبوتشيا هي تلك المجاعة المنتشرة والسائدة في ذلك البلد الذى مزقته الحرب . ان هذه قضية انسانية خطيرة جدية باهتمام عاجل ومساعدة فورية من جانب المجتمع العالمي . واذ لم يتخذ اجراء من اجل تخفيف هذا الموقف فانه سوف يؤدي الى هجرة جديدة لشعب كمبوتشيا الى البلدان المجاورة خالقا بذلك المزيد من التوتر ، ومهددا السلم والاستقرار في المنطقة .

- وفي هذا الصدد ، فان حكومة تايلاند ترحب بالجهود المبذولة من جانب المنظمات الدولية والبلدان المانحة المهمة لكي ترسل الغذاء لكمبوتشيا ، وتواصل تقديم تعاونها التام في هذه الجهود .
- ومن المنطقي ان نتوقع ان الغذاء ينبغي ان يصل الى المواطنين المدنيين في كمبوتشيا مباشرة دون اى تمييز ، وان مثل هذا الغوث والمساعدة لن يؤدي الى مدّ أمد القتال وازاحة الدماء في كمبوتشيا .

ان جهود تايلند وغيرها من دول اتحاد جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بالموقف في كمبوتشيا ، في هذه الجمعية الموقرة ، تربي الى الدعوة الى جهود عالمية متصلة من أجل التوصل الى حل سياسي ، وليس عسكريا لهذه المشكلة . ان الحل العسكري سوف يضيف الى ذلك اليأس البالغ والحرمان اللذين يعاني منهما ما شعب كمبوتشيا المزيد ، وسوف يؤدي أيضا الى عواقب وخيمة على المنطقة وعلى العالم أجمع . ومن ثم ، فاننا سوف نواصل تأييدنا لأي حل سياسي سلمي للنزاع يحظى بقبول شعب كمبوتشيا ذاته ، ويضمن الاستقلال والسيادة ووحدة أراضي هذا البلد الذي مزقته الحرب . وسعيا وراء تحقيق هذه الأهداف ، فاننا نعتقد أن هذه المنظمة العالمية لها موقف فريد في أن تسهم اسهاما دائما ، اذا ما عهد اليها بدور حفظ السلام في المنطقة . وعلاوة على ذلك ، فانه تحت رعاية الأمم المتحدة ، أو الأمين العام ، يمكن اتاحة الفرصة الملائمة ، وكذلك اتاحة التسهيلات المناسبة للأطراف المعنية ، كي تدخل في حوار بغية ايجاد حل سلمي دائم للنزاع . وعلى أية حال ، فان مقتضيات الموقف تتطلب من جميع الأمم المحبة للسلام هنا في هذه الجمعية العامة ، أن تعمل سويا لخدمة قضية السلام ، وحق تقرير المصير لشعب كمبوتشيا ولجميع شعوب المنطقة . ان الحل الايجابي لمشكلة كمبوتشيا سوف يسهم ، بلا شك ، الى حد كبير ، في جهود دول جنوب شرق آسيا في تحقيق مفهوم اقامة منطقة سلام وحرية وحياد .

ان اقامة منطقة سلام في جنوب شرقي آسيا لا تزال تمثل أحد الأهداف التي تسعى دول جنوب شرقي آسيا الى الالتزام بها . اننا نواصل التطلع الى ذلك اليوم عندما تتحرر هذه المنطقة من تنافس الدول الكبرى والتدخل ، وتعيش جميع أمم المنطقة في سلام مع بعضها البعض . ورغم أن المسؤولية الرئيسية تقع على بلاد جنوب شرقي آسيا ذاتها من أجل خلق هذه الظروف اللازمة لاقامة مثل هذه المنطقة ، الا أنها تقتضي كذلك تعاوننا فعالا ، وتأييدا من جانب المجتمع الدولي ولا سيما من الدول العظمى .

ننتقل الآن الى احدى المشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية اليوم ، وهي المشكلة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالنزاع في الهند الصينية ، ألا وهي مشكلة اللاجئين من الهند الصينية . ف منذ نهاية مأساة حرب فييت نام في عام ١٩٧٥ ، فان مئات الآلاف من الأشخاص المشردين قد غادروا لاو وكمبوتشيا وفييت نام سعيا وراء فرص جديدة في مكان آخر . وفي الفترة الأخيرة ، فان

محنة رجال القوارب الآتين من فييت نام قد اكتسبت دعاية كبيرة ، واستحوذت على اهتمام العالم . الا انه منذ عام ١٩٧٥ حتى الآن ، فان الأشخاص المشردين من لاو وكمبوتشيا قد عبروا الأراضي الى تايلند ، ومازال هذا التدفق ساريا دون هوادة . واليوم يوجد في تايلند نحو ٢٠٠ . ٠٠٠ من هؤلاء النازحين ، يمنحون المأوى المؤقت والطعام والملبس والعناية الطبية ، بالإضافة الى ٧٠٠٠ من رجال القوارب من فييت نام وكمبوتشيا . ان بلدى لأسباب سياسية محضة قد اتفق على أن يقدم اليهم الملجأ مؤقتا ، الى حين التوصل الى اعادة توطينهم بصفة دائمة في دول أخرى . ولكن هذا التدفق المتصل والكبير قد أدى الى مشاكل كبيرة في تايلند تهدد الأمن ، ومشاكل أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية فرضت على حكومة تايلند وشعبها عبأً ماليا واداريا كبيرا — لم تخفف منه الا قليلا مساعدات مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة — وكذلك بعض المصادر الدولية الأخرى . ان كثيرا من هؤلاء الأشخاص المشردين كانوا في تايلند لأكثر من ثلاثة أعوام ، وقد أعيد توطين واحد من عشرة من هؤلاء الأشخاص المشردين من لاو وكمبوتشيا في مكان آخر . اننا في تايلند ، قد أصبحنا على اقتناع بأن هذا العبء الثقيل ، الخاص باللاجئين من الهند الصينية عن طريق البر والبحر ، ينبغي أن يضطلع به المجتمع الدولي ككل ، وألا يترك لبلاد العبور في جنوب شرقي آسيا بمفردها . ان هذا الاقتناع من جانبنا قد دعمه ما رأيناه عندما قدم الى تايلند برا ما يزيد على ٨٠٠٠٠ من كمبوتشيا ، بعد التدخل المسلح الفيتنامي ضد كمبوتشيا ، فافرضا بذلك عبأً جسيما على تايلند ، وخالفا مخاطر كبيرة على الأمن والاستقرار .

ان حكومتي قد أيدت بكل شدة اقتراح رئيسة الوزراء في المملكة المتحدة ، السيدة مرجريت تاتشر ، بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة لبحث مشكلة اللاجئين والنازحين من جنوب شرقي آسيا . ان وفد تايلند قد قام بدور فعال في اجتماع جنيف بشأن اللاجئين من الهند الصينية والنازحين الذي عقده الأمين العام من ٢٠ — ٢١ تموز/يوليه من هذا العام . ان المجتمع الدولي في آخر الأمر قد أبدى استعدادا أكبر للمشاركة في ذلك العبء الانساني الثقيل مع بلاد العبور ، وذلك عن طريق سبل ملموسة . ان مناطق اعادة التوطين التي قدمتها بلاد أخرى قد تزايدت وأصبحت ٢٦٠ . ٠٠٠ . كما تصهدت بتقديم ١٩٠ مليون دولار أمريكي نقدا . ان حكومة اليابان كانت سخية عند ما عرضت أن تغطي نصف ميزانية عمليات المفوض السامي للاجئين في جنوب

شرق آسيا . ان وفد بلادى يود أن يعرب مرة أخرى عن امتنانه العميق للأمين العام لجهوده الشخصية في عقد مؤتمر جنيف لمعالجة النواحي الانسانية لهذه المشكلة . وبالرغم من أن النتائج كانت تبعث على التشجيع ، الا أننا نعتقد انها لم تتح حلا دائما وأخيرا لهذه المشكلة ، لأن موضوع " الحالات البرية " الذى يشكل حجم المشردين من الهند الصينية ، لم يعالج بوجه كاف . وأود أن أؤكد هنا المبادئ التي قدمها وفد تايلند في اجتماع جنيف . ان هذه المبادئ ينبغي أن نتمسك بها تماما اذا أردنا أن نتوصل الى حل ناجح وانساني لمشكلة اللاجئين من الهند الصينية والأشخاص النازحين ، وهي على النحو التالي : أولا ، ان أى جهد لحل المشكلة ينبغي أن يقوم على المساواة بين الحالات الآتية من البر وحالات رجال القوارب ؛ ثانيا ، ينبغي انشاء المزيد من مراكز العمليات لاسيما في فييت نام وغيرها من بلاد المنشأ ، بمساعدة دولية وتحت رعاية المفوض السامي لكل من الحالتين ؛ ثالثا ، يجب أن تتاح الأولوية في اعادة التوطين لأولئك الذين عاشوا أمدا طويلا في معسكرات مؤقتة ، أو في مراكز العمليات .

من المؤسف أنه في جنيف عقد أعتبر من المفيد من الناحية السياسية أن ندرس السبب الأساسي لرحيل هذا العدد الكبير من اللاجئين والاشخاص المشردين من دول ثلاث من دول الهند الصينية . وقد أشير الى أنه من الأفضل أن يترك هذا الموضوع لاجتماع ملائم آخر يعقد في مرحلة لاحقة . ومن ثم ، فان اعتبارات سياسية قد شلت أى مبادرات أخرى كما شلت فكرة متابعة الاجتماع . وفي هذا الصدد ، فان حكومة تايلند تؤمن بأن أية حلول دائمة للحالات البرية الآتية من كمبوتشيا ولاوس مستحيلة الا اذا ما عالجت المشكلة من جذورها . وخلال اجتماع جنيف فان فييت نام تعهدت خلال فترة معقولة من الزمن بأن توقف ذلك التدفق فير الشرعي لرجال القوارب . ان تايلند وشركاها في حلف جنوب شرقي آسيا قد رحبت بهذا الالتزام من جانب فييت نام . وفي هذا الصدد ، فانه يحدونا أمل خالص في التوصل الى اتفاق شبيه بذلك الذي تم التوصل اليه بين تايلند ولاوس وان يساعد على وقف ذلك التدفق فير المشروع من لاوس الى تايلند . وفي كمبوتشيا فان السبب الأساسي في المشكلة هو ذلك التدخل الاجنبي المسلح واستمرار القتال هناك . ثمة عمل آخر ألا وهو انتشار المجاعة في تلك الدولة التي مزقتها الحروب . واذ لم يتوقف القتال ويعود السلم مع الاعتراف بالحقوق السياسية وفيها لشعب كمبوتشيا ، لن يكون هناك حل دائم لمشكلة اللاجئين .

بالنسبة للمستقبل ، فان حكومة بلادى سوف تؤيد عقد محفل دولي ملائم يتناول بصفة شاملة الحالات البرية في جنوب شرقي آسيا بغية ايجاد حلول فعالة لهذه المشكلة الخطيرة التي تواجهنا جميعا في المجتمع الدولي .

مشكلة خطيرة أخرى تواجه المجتمع الدولي ولا سيما شباب اليوم ، ألا وهي المخدرات . لقد اشتركت تايلاند في جهود طائفة مع الامم المتحدة وفيها من الدول المعنية للقضاء على الانتاج فير الشرعي للمخدرات ، وان توقف تهريب المخدرات عن طريق تايلند . ان الاستيلاء على كميات كبيرة من الافيون والهيرويين في تايلند خلال العام الماضي ، وكذلك القبض على المهربين دليل على تصميمنا القوي على أن نستأصل هذا الشر . ان صندوق الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات قد قدم خدمات تستحق الثناء خلال الاعوام الخمس الماضية عن طريق برنامج تشجيع المزارعين القبليين في التلال في دولتي على تغيير زراعة زهرة الافيون الى محاصيل أخرى ، كما أنه يساعد في تنمية بدائل من المحاصيل مثل القهوة والخضروات والفواكه يمكن أن تعود بفوائد ويدخل كبير على أولئك المزارعين .

وفي الوقت الراهن ، فان السلطات في تايلند تعمل مع أعضاء مكتب مكافحة المخدرات لكي تقدم مشروعات ناجحة في اطار أوسع .

ان ننتقل الى المشكلات الاقتصادية ، فانه خلال الاشهر الاثني عشر الماضية واجه العالم مصاعب اقتصادية بالغة الخطورة . ان التضخم والبطالة قد وصلا الى أبعاد كبيرة في دول كثيرة . ان اجراءات الحماية قد تزايدت ، كما أن التجارة الخارجية قد تناقصت ، وكذلك فان معدل النمو الاقتصادي قد أصبح بطيئا . ان الدول النامية قد رأت أنه من الصعوبة بمكان تمويل معدلات معقولة لتنميتها . ان هذه المشكلة العالمية قد تزايدت نتيجة للزيادة الجوهرية الأخيرة في أسعار الطاقة . والمنتجات المتعلقة بالطاقة . لقد كانت هناك بعض التحسينات هنا وهناك ، مثل المفاوضات التجارية الأخيرة بين أطراف منظمة الجات ، وكذلك الاتفاق بشأن العناصر الأساسية لاقامة صندوق مشترك للسلع ، وحصص العمالة وزيادة حقوق السحب الخاص في سبتمبر عام ١٩٧٨ . ولكن بصفة عامة ، فان المفاوضات متعددة الأطراف الجارية قد أخفقت في تحقيق النتائج المرجوة التي تتماشى مع الحجم القائم للحاجة .

ثمة حاجة الى دفعة جديدة في المفاوضات بين الشمال والجنوب ولا يمكن أن يتأتى ذلك الا من خلال اظهار الارادة السياسية الحقة من جانب جميع الاطراف من أجل التوصل الى حلول عملية ، وعلى المجتمع الدولي أن يخطو خطوات ثابتة في مجالين على وجه التحديد . الأول : احياء المفاوضات الخاصة بتنفيذ النظام الاقتصادي الجديد والخروج بها من الجمود الراهن . الثاني : ان مشكلة الطاقة العالمية تحتاج الى حل نتيجة جهود مبتكرة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي ككل . ان تايلند تؤيد مجموعة السبعة والسبعين في رأيها بأن مشكلة الطاقة الدولية ينبغي أن تناقش في نطاق مفاوضات عالمية في اطار الامم المتحدة - وباشتراف جميع الدول - مع غيرها من القضايا الاخرى ذات الصلة مثل مشاكل التنمية والاصلاحات النقدية والمالية والتجارة الدولية والسياسة والسلع ، وجميعها لها أثر هام على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ان وفد بلادى يعتقد أن الأمم المتحدة التي تملك جميع التسهيلات والاجهزة لاجراء المناقشات والمفاوضات بين الحكومات هي بمثابة المحفل المثالي الذي يمكن أن تبذل فيه هذه الجهود على أفضل وجه .

أود أيضا أن أفتم هذه الفرصة لكي أقدم ترحيب وفد بلادى الحار بسانت لوسيا العضو

الجديد المائة والثاني والخمسين في منظمتنا العالمية التي انضمت في بداية هذه الدورة .

أخيرا ، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة ذاتها ، هناك سؤال يتردد كثيرا بشأن ما اذا كانت هذه المنظمة العالمية اليوم في وضع يسمح لها بالاسهام بفعالية في حل المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي . وردنا على هذا السؤال هو بنعم بدون تحفظ . ان أحد الادوار الرئيسية المناطة بهذه المنظمة عن طريق أجهزتها المختلفة هي أن تساعد على تشكيل الرأى العالمي بشأن أهم القضايا وخلق وعي بالمشاكل التي تواجه الدول أو المجتمع العالمي ككل ، ثم ايجاد الحلول البناءة والدائمة لها . يمثل هذا الايمان في جدوى الأمم المتحدة ، فان دولتي تعلق أهمية بالغة على هذه المنظمة وتتعهد بتقديم تأييدها التام لمزيد من النجاحات لهذه المنظمة العالمية .

السيد فونيبويو (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : ان تعامل وفدنا مع السفير سالم

كرئيس للجنة الخاصة بتصفية الاستعمار يزيد من سرورنا ونحن نقدم له تهانينا لانتخابه رئيسا لهذه الدورة الحالية للجمعية العامة .

وانني لأنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر سلفه السفير لييفانو على طريقة ادارته للدورة السابقة للجمعية العامة .

وفي بداية هذا العام ، فلقد تشرفت وسررت بتمثيل بلادى في احتفالات استقلال سانـت لوسيا . ولذلك فانه ليسعدني بشكل خاص أن أرحب بها في منظماتنا ، وأن أعرض عليها تعاوننا . منذ تسعة أعوام مضت أصبحت فيجي عضوا في الأمم المتحدة ، وهذه السنوات التسع كانت بالنسبة لنا مليئة بالاثارة ، وذلك من خلال جهودنا لبناء دولة تقوم على التسامح والتفاهم المتبادل . ولقد تذوقنا حلاوة النجاح ومرارة الفشل ، ومع ذلك ، فقد كانت تجربة مثيرة فيها الكثير من التحدى ، ونحن نمارس الاستقلال واتخاذ القرارات لأنفسنا .

وخلال تلك الفترة ، فلقد وسعنا من دائرة أصدقائنا ، أولا في داخل منطقتنا ، وشهدنا بروز دول جديدة في جنوب المحيط الهادئ ، بابوا غينيا الجديدة ، تيفالو ، سولومونز ، كيريباتي . ونحن نتطلع في العام المقبل الى نيوهيبريدز لتأخذ مكانها الذى تستحقه . كما نأمل أن ينضم آخرون في جنوب المحيط الهادئ الى المجموعة المتزايدة من الدول المستقلة في المنطقة .

اننا منذ استقلالنا حاولنا تشجيع التعاون الاقليمي لأننا نعتقد - أننا في جنوب المحيط الهادئ ، نحن المنتشرين على مساحة واسعة من المحيط - ان هناك مشكلات يمكن حلها بشكل أفضل على اساس اقليمي . وانطلاقا من هذا الاعتقاد فلقد شجعنا واشتركنا بكل نشاط في اقامة وتنمية عدة مؤسسات اقليمية ، منها جامعة جنوب المحيط الهادئ ، ومحفل جنوب المحيط الهادئ وجهازه التنفيذى ، مكتب التعاون الاقتصادى ، ولجنة جنوب المحيط الهادئ ، وأخيرا وكالة مصايد الاسماك في جنوب المحيط الهادئ .

وان نتحدث عن توسيع دائرة اصدقائنا ، فلقد شجعنا بشكل خاص المساعدة التي تلقيناها من الكثيرين ، وبصفة خاصة ، فنحن ممتنون لجيراننا الأقربين استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وأخيرا الأمم المتحدة ذاتها ووكالاتها المتخصصة . وان عضويتنا

في اتفاقية لومي قد وفرت لنا فرصة فريدة لانشاء صلات جديدة مع افريقيا . ولقد أعدتتنا كذلك رؤية أفضل لافريقيا ، والى تطلعاتها لتحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذه العضوية قد مكنتنا من مواصلة اتصالاتنا بدول الكاريبي التي نشاطرها بمعنى السمات المشتركة وبعض الأهداف التنموية .

وفي الأمم المتحدة ذاتها فان أهم فائدة خرجنا بها هي الفرصة في أن يستمع اليينا . فما من محفل دولي آخر يعامل الدول ذات الاحجام المختلفة ، والثروات والقوة المختلفة على قدم المساواة مثلما تفعل الأمم المتحدة . لذلك ، فانه من الحيوى ان تبقى هذه السمة الهامة سليمة . وفي رأينا فانه اذا ما قسمت الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الى فئات ، على أى اساس غير أساس المساواة السيادية ، فان ذلك من شأنه أن يدمر الطابع العالمي للأمم المتحدة .

وواحدة من ميزات عضوية الأمم المتحدة هي الفرصة التي توفرها لنا للاشتراك في مناقشة موضوعات متعددة ، كثير منها يؤثر فينا مباشرة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية . وان اشتراكنا على قدم المساواة مع الكثيرين الآخرين المتمتعين بموارد أوفر من مواردنا هي ميزة نقدرها بشكل عظيم . وفي هذا الصدد ، فلقد حاولنا أن نلعب دورا نشطا وخاصة عن طريق عضويتنا في اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار ، ولبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وبالطبع في مؤتمر قانون البحار لتسمية عدد قليل من تلك المجالات . ان هذه عناصر ايجابية في تجاربنا كدولة عضو .

ان مجالا اهتمنا به دائما ، هو مجال حقوق الانسان ، ونحن مهتمون بهذا المجال ، لأن مجتمعا متعدد العناصر ، متعدد الأعراق والثقافات والأديان . وفي رأينا أنه في مثل ذلك المجتمع هناك حاجة الى ضمان ألا يحرم أى قطاع من قطاعات المجتمع بأى شكل كان .

ونحن بالطبع نشعر بالألم وتثبط همتنا ، ان نرى الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في أجزاء كثيرة من العالم . ونحن نشعر أن هذه الانتهاكات ، وبصفة خاصة ، تلك التي تمارس بتبرير من الأمن الوطني تقلل من الاحترام الذي يجب أن يولى لمنظمتنا .

ومما يؤسف له أن البعض يقومون بدور ممثل الاتهام للآخرين بينما سجلاتهم لا تخلو مما يمكن أن يتهموا به . وفي أوقات ، أخذت بعض العناصر داخل منظمتنا في القيام بدور الخصم والحكم في نفس الوقت . بالإضافة الى ذلك ، فان الاختلافات بين ما يقال في قاعات المؤتمرات ، وبين ما يحدث

في الحقيقة أدى بالكثير منا حسني النية داخل منظماتنا الى أن يقتلوا من تمسكهم بالعدالة ، وقد أدى هذا أيضا الى تمسك البعض بنص القانون وتجاهل بعض الحقائق . وعند ما تحدث من فوق هذه المنصة يوم ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ فان رئيس وزراءنا السيد راتيو سير كاميسيس مازا ذكر :

” ان وضع مجموعة من المعايير لا يجب ان تفتري ان هناك حلولا عالمية للمشكلات في كل انحاء العالم . انما يجب أن يكون هناك تشخيص خاص للمشكلات ، وعلاج خاص لكل منها ” (A/FV.1876, Para 212) .

اننا نتابع باهتمام وقلق الألم الذي يعيشه أولئك الذين يعيشون على ظهر السفن . ونحن يشجعنا المبادرة الجريئة التي اتخذها الأمين العام لعقد مؤتمر دولي في جنيف لمعالجة موضوع اللاجئين . ونحن نعتقد أنه اذا ما أريد الوصول الى حل دائم ومستمر ، فان الجذور التي تجعل الكثيرين يتركون بلادهم يجب أن تحل . ومع ذلك ، فاننا كثيرا ما نرى ترددا من جانب منظماتنا ازاء معالجة مثل هذه الأوضاع خاصة اذا ما تعلق بالدول العظمى .

بينما تبقى مصاعب دولية سياسية كبيرة غير محلولة ، فاننا نشعر بالتشجيع ازاء بعض الأعمال التي وقعت مؤخرا . وبشأن زمبابوى مثلا ، نحن نأمل ان يؤدي مؤتمر لندن الى نهاية سعيدة ومرضية لكل المعنيين .

ان حل مشكلة الشرق الأوسط المعقدة ضرورى وعاجل ، لأن السلام الحقيقي بات بعيدا في السنوات ال ٣٢ الماضية . وعندما تحدث وفد بلاوى من فوق هذه المنصة في العام الماضي ، رحب بتلك المبادرة الجريئة التي أدت الى اتفاقيات كامب دافيد ، وتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل . ولقد مضينا في متابعة تطور الأحداث ، بما في ذلك بعض التطورات الأخيرة مثل الانسحاب الاسرائيلي من بعض الأراضي المحتلة ، كسيناء المصرية ، ولكن يبقى بعد ذلك ما يجب القيام به . ذلك أن هناك مناطق عربية مازالت تحت الاحتلال الاسرائيلي . وانا ما أردنا ايجاد حل عادل ودائم في هذه المنطقة التي عانت الكثير ، فينبغي أن توجه الجهود المستمرة نحو الوصول الى حل شامل يشمل جميع جوانب المشكلة بما في ذلك الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ان هناك اتفاقا عاما بأن القضية الفلسطينية هي لب مشكلة الشرق الأوسط ، لذلك فمن الضروري بمكان أن يشترك الممثلون الفلسطينيون في المفاوضات . وقد كانت هناك دلائل على الاتصال والحوار في الآونة الأخيرة . ونحن نعتقد أن مثل هذا الحوار ومثل هذه المناقشات من الأمور المشجعة من أجل التوصل الى حل سلمي للمشكلة كلها . ومع ذلك ، يجب أن نكرر من جديد أن أى حل عادل ودائم في المنطقة ، لا يمكن التوصل اليه الا بالاعتراف بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في اقامة وطن قومي ، وكذلك بالاعتراف بحقوق جميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل في العيش في حدود آمنة ومعترف بها .

وبينما شجعنا مبادرة كامب دافيد والمباحثات التي تلتها بين الأطراف المعنية ، فقد شعرنا بالقلق ازاء القرارات الأخيرة لاسرائيل باقامة مستوطنات جديدة ، وبيع الأراضي العربية المحتلة . ونحن نعتبر أن هذه الأعمال لا تشجع على تقدم المفاوضات .

اننا نلاحظ بكثير من القلق التأثير المحزن للأحداث في الشرق الأوسط على لبنان . ان لبنان وهو مجتمع متعدد الثقافات قد فقد أمنه واستقراره اللذين كان يتمتع بهما . ان حقيقة الوضع هي أن دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة تجد نفسها وبشكل متزايد ضحية لأوضاع تأتيتها من وراء حدودها . ونحن ان نواجه هذه الحقيقة ، فان وفدنا يشعر انه من الحيوى جدا احترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدته أراضيه .

ان اتباع سياسة العنف والردع ، جعل ما يظهر في لبنان اليوم لا يعدو أن يكون سلاما هشا ، ونحن نشعر بقلق ازاء الهجمات المتتالية على جنوب لبنان وخاصة عندما تستهدف السكان

المدنيين ، لذلك فنحن نناشد الجميع ضبط النفس ، حتى تتاح الفرصة لكي تعود الحالة الطبيعية الى المنطقة .

وبسبب التزامنا الثابت تجاه السلم والأمن الدوليين ، فقد قررنا الاشتراك في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان . ولست في حاجة الى أن أشير الى أهمية جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد ، لأن الأمين العام قد تناول هذا الموضوع ببلاغته المعتادة في تقريره السنوي الى هذه المنظمة . ومع ذلك ، فان ما نريد أن نذكر به هو أن مسؤولية حفظ السلام لا يجب أن تكون قاصرة على البعض ، لأن أمر الحفاظ على الأمن والسلام مازال الشاغل الأول لهذه المنظمة العالمية وان اسهامنا العملي من أجل تحقيق هذا الهدف يجب أن يتناسب مع التعهد الذي قطعناه على أنفسنا عندما قبلنا أحكام الميثاق .

ان فيجي مازالت ملتزمة بمساهمتها في عمليات الأمم المتحدة للحفاظ على السلام في لبنان . بيد أنني لن أكون أمينا اذا لم أذكر الاستنزاف الكبير لمواردنا المالية نتيجة لهذه المساهمة . اننا على ثقة أن المساهمين الآخرين في تقديم القوات في هذه العملية الصعبة للحفاظ على السلام ، وخاصة الدول النامية منها تشعر بهذا العبء المالي . وما كان لهذا الوضع أن يكون كذلك لو أن الدول الأعضاء قد وفقت بالتزاماتها بالمساهمة في عمليات الحفاظ على السلام من قبل الأمم المتحدة . اننا نناشد الجمعية العامة أن تتخذ قرارا شجاعا حول هذه المسألة خلال هذه الدورة . ان مسؤولية الحفاظ على السلام هي مسؤولية دولية ولا يجب أن تترك للأقلية . ونحن نأمل أن البلاغة التي يتمتع بها الكثير منا فيما يتعلق بالسلام ، يجب أن تستكمل بعمل ايجابي . ان الأمين العام الذي يحمل على عاتقه أمر تطبيق تعليمات مجلس الأمن في هذا الصدد ، يجد نفسه في موقف غاية في الصعوبة عندما يرفض البعض الوفاء بالتزاماتهم .

انه لما يدعو الى الارتياح ان الاعتماد الرسمي لاتفاقية المؤتمر الثالث للأمم المتحدة بشأن قانون البحار سيتم في آب/أغسطس ١٩٨٠ . وان هذا يعتبر انجازا كبيرا في التعاون الدولي من خلال منظومة الأمم المتحدة ، في وقت تدور فيه مفاوضات متعددة الأطراف في اطار الأمم المتحدة وتواجه كثيرا من الصعوبات . انه من الضروري بالنسبة لجميع الدول أن تأخذ حذرهما البالغ من مخاطر أي تأخير في إعادة تقييم مواقفها بالنسبة للاتفاقية التي طال انتظارها . ان أي تأخير سيعرض للخطر الاستخدام الرشيد للبحار ومواردها . وستجلب سحبا قاتمة على قدرة الأمم المتحدة

في أن تكون محفلا للمفاوضات متعددة الأطراف .
A/34/EV.28
92

ان كثيرا من الأحكام التي تم التفاوض بشأنها بعناية ، والواردة في نصوص المؤتمر ، قد حظيت بقبول عام ولقيت اعترافا من جانب تشريعات وطنية كثيرة . وهذا يسمح لكثير من الدول الأعضاء أن تضع القوانين الملائمة ، وأن تفي بالالتزامات المناسبة ، وبوجه خاص فيما يتعلق بالموارد الحية للبحار . ان تطوير القانون المتعلق بالولاية على الثروات انما يشكل أهمية خاصة للدول الجزرية النامية الصغيرة مثل دولتي . وفي ظل الحماية القانونية التي تم الاعتراف بها مؤخرا ، فان صيد الأسماك قد أصبح صناعة تصديرية هامة في بلادى . وهناك أمل في نمو كبير لهذه الصناعة . ومع ذلك ، فاننا نحتاج كثيرا الى المعونة لتنمية هذه الموارد ، والتعاون من أجل استخدامها الرشيد . ان من أهم أنواع الأسماك التي نعتمد عليها في صناعة المصايد هي سمك التونة ، وانني أناشد جميع الدول للاعتراف بحقوقنا السيادية فيما يتعلق بهذه الأنواع ، وخاصة الأنواع المهاجرة وذلك في حدود المنطقة الاقتصادية التي تمتد الى ٢٠٠ ميل . ان مثل هذا الاعتراف من قبل الجميع سيكون متمشيا مع معايير قانون البحار المقبولة ، وحيويا لصناعتنا الجديدة . ولا يمكن لأى شكل من أشكال المعونة أن يكون بديلا عن الاعتراف بحقوقنا السيادية على مواردنا . وفي هذا الصدد ، فنحن نتطلع الى التعاون مع الدول التي تقوم بالصيد في مياه بعيدة والتي لديها أساطيل في المنطقة . اننا نأمل ألا يكون من الضروري أن نطلب من الجمعية العامة أن تحصل على رأى استشارى من محكمة العدل الدولية حول هذا الموضوع .

وبغية تحقيق نمو منظم للتشريعات الجديدة الخاصة بالموارد الحية في بحارنا ، فقد انضمت فيجبي الى التعاون الاقليمي مع دول جنوب المحيط الهادئ الأخرى من أجل انشاء وكالة مصايد جنوب المحيط الهادئ . ومن أهم وظائف هذه الوكالة ، تنسيق سياسات المصايد في المنطقة واعتماد نهج متسق في المفاوضات القائمة بينها وبين الدول التي تمارس الصيد في المياه البعيدة . ورغم أن عمل وكالة مصايد جنوب المحيط الهادئ قاصر على دول منظمة جنوب المحيط الهادئ ، فقد أجريت دراسة حول استصواب انشاء منظمة أوسع تتضمن دول خارج المنطقة ولها أساطيل صيد في منطقة جنوب المحيط الهادئ من أجل المحافظة على أكبر الأنواع المهاجرة مثل سمك التونة . ويحدونا الأمل في أن تؤيد الدول المعنية تطلعاتنا الى وضع نظام لاستغلال مواردنا الحية في المنطقة ، وأن تقدم لنا العون من أجل تحقيق هذا الهدف .

انه قد يكون من التزديد واضاعة الوقت ان اكرر القضايا الاقتصادية البارزة والتي لا تزال دون حل ، ولكن يكفي ان اقول ان وفد بلادى يأمل في ان تؤدى المفاوضات الدولية الجارية ، والتي وصل بعضها للأسف الى طريق مسدود ، الى نتائج مرضية متبادلة بين البلدان النامية والمتقدمة .

وسع ذلك ، لا تزال هناك مشكلة تجب الاشارة اليها لأنها تشكل عبئا كبيرا على بعض الاقتصاديات مثل اقتصادنا ، وأشير بذلك الى الزيادة الكبيرة المطردة في اسعار الوقود المستورد . وبالإضافة الى الحاجة الفورية للعثور على الأموال الضرورية لدفع اثمان البترول المستورد فان الآثار الطويلة الأمد لهذه الزيادة يمكن ان تكون بمثابة كارثة بالنسبة لتنميتنا . ونحن كبلد غير منتج للبترول ، فان التكاليف الباهظة للوقود المستورد قد شكلت خطرا كبيرا على ميزان مدفوعاتنا ان هذا الميدان يتطلب عملا دوليا حاسما ، اذا اردنا ان نتفادى وقوع كارثة كاملة .

ان المشاكل التي تواجهها فيجي والدول المجاورة لها بالنسبة الى توفير الطاقة بتكلفة معقولة - مثلها في ذلك مثل غيرها من البلدان النامية - ربما نجمت عن اعتمادنا الكامل على البترول المستورد ، وتكاليف شحنه المرتفعة . وكما هو الحال في معظم البلدان ، فقد بذلت الجهود منذ عام ١٩٧٤ للمحافظة على الوقود واستغلال موارد الطاقة الاصلية لتقليل الاعتماد على مصادر البترول المكلفة للغاية والمتزايدة بصورة غير طبيعية . ومع ذلك ، لا يمكننا ان نقول ان أي من هذه السياسات او الأنشطة المتعددة التي اعتمدت لتخفيض استهلاك البترول قد حققت آثارا كبيرة على الواردات الاجمالية للوقود ، او في نمط استخدامات الطاقة ككل ، او في امدادات الطاقة للمناطق الريفية .

وفي اطار جزر المحيط الهادئ ، فقد طلب من مكتب المحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي ايجاد برنامج طاقة بديلة على المستوى الاقليمي وترشيد الشروط التي يتم على اساسها شراء البترول . وعلى المستوى العالمي ، فاننا نشعر بأن المجتمع الدولي سوف يكون في حاجة الى تناول هذه المسألة بشكل قوى ، وأن يشرع في بذل مجهودات كبيرة ومنسقة في هذا الميدان لكي يعالج المشاكل الملحة بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول . وفي هذا الصدد ، فاننا نتطلع ايضا الى المشاركة الفعالة في الاجتماع التحضيرى لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بموارد الطاقة الجديدة والمتجددة المقرر عقده عام ١٩٨١ .

كما نود ايضا ان نعلن تضامننا التام مع اعلان وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ والذي يدعو الى اتخاذ اجراء محدد للتغلب على المشاكل الاقتصادية الناجمة عن المعوقات التي تواجهها البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية ، وكذلك حل المشاكل الاقتصادية التي تواجهها معظم البلدان الأكثر تأثرا .

وتمشيا مع الحاجة الى التغلب على الآثار الناجمة عن مشاكلنا الخاصة ، فان فيجي قد شاركت بفاعلية في التفاوض الخاص باتفاق لومي بين دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية وبين دول افريقيا والكاريببي والمحيط الهادى . ولقد تلقينا اغاثة من مشروع (استابكس) ، ورغم جوانب قصور هذا المشروع فهو يعمل وله وزن كبير . وبالنسبة لبلد مثل فيجي التي تعتمد اساسا على مواردها من الصادرات ، فان انشاء مشروع لاضفاء الاستقرار على دخلها سيساعد في تحقيق اهداف التنمية الخاصة بها . وبمقتضى بروتوكول السكر ، فان فيجي مثلها مثل غيرها من دول افريقيا والكاريببي والمحيط الهادى المنتجة للسكر ، قد استفادت بشكل كبير من ضمان استقرار السوق المدر للواردات . ان اتفاق لومي ان هو الا بداية هامة ، ونحن نعتقد انه بمثابة نموذج لما يمكن ان يحقق عن طريق المفاوضات الايجابية ، ولكنه قبل كل شيء ، اداة قوية لاعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية لأكثر من ثلث اعضاء الأمم المتحدة .

ان هذه الدورة تمثل نهاية عقد ، وتبين ملامح ما يود ان يحققه العالم في الثمانينات انه من السهل ان تثبط العزيمة ، وأن نشرق في المجاملات . ورغم انه لم تنشب حرب كبيرة ، فلا تزال هناك حروب الانابة التي يدور رحاها في اجزاء عديدة من العالم ، ومن ثم فان السلم في بعض مناطق العالم لا يزال واهيا . ورغم ان عدد الدول التي حققت استقلالها قد ازداد بشكل كبير منذ العقد الذى نشهد نهايته الآن الا ان نوعية الحياة بالنسبة لملايين الرجال والنساء والأطفال لا تزال دون المستوى المطلوب . وفي رأينا ، ان الحرية والاستقلال لا يمكن ان يكتسب معناهما المطلوب الا اذا حققنا شروط المعيشة المناسبة بالنسبة للفقراء ، حتى يمكنهم ان يعيشوا حياة كريمة .

اننا نعتقد انه في العقد القادم ، فان الأمم المتحدة نفسها يجب ان تضاعف من مجهوداتها لكي تكسر الحلقة التي وصفها البابا يوحنا بولس الثاني بأنها :

” حلقات اليأس والتخلف التي يعيش سجينها كل من يقاسي من نقص الضمادات والمأوى والعمالة ، حلقات التخلف التي هي نتيجة للأجهزة الدولية التي تخضع الوجود الانساني لسيطرة تقدم اقتصادى متوهم ، وأخيرا حلقات الحرب اللاانسانية التي تنجم عن انتهاك الحقوق الأساسية للانسان وتؤدى الى انتهاك اخطرها ” .

السيد ولد طايم (موريتانيا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، باسم حكومة بلادى ،

وباسمى شخصيا ، اوجه اليكم تهنينا الحارة بمناسبة انتخابكم الاجماعي لرئاسة دورتنا الحالية . ان هذا الانتخاب لدليل بالغ على ثقة المجتمع الدولي في كفاءتكم وفي شعوركم بالمسؤولية وتفانيكم ليس فقط في خدمة قضية افريقيا ، ولكن ايضا في خدمة قضايا منظمنا . واليوم ، فاننا بحاجة اكثر من اى وقت مضى الى هذه الصفات لكي نصل الى الطريق القويم الذى سيؤدى بنا الى الحلول المناسبة لمشكلات عالمنا الذى يتعرض لهزات كبيرة .

كما نود ايضا ان نعبر عن تهنينا لسلفكم السفير اندليسبولييفانو الذى ادار اعمال دورتنا الثالثة والثلاثين بكثير من الحنكة والفاعلية .

كما نود ايضا ان نزجي تهنينا للدكتور كورت فالدهايم الامين العام لمنظمنا ، لجهوده التي لا تكل والتي يبذلها للحفاظ على الثقة في منظمنا وفي فاعليتها . وأود ايضا ان انتهز هذه الفرصة لكي ارحب بسانت لوسيا في المجتمع الدولي ، وأن اؤكد لها تعاوننا معها .

لقد ولدت منظمنا من ارادة الدول التي تكونها ، حتى تصبح ضمانا للسلم والعدالة ورفاهية البشرية بأسرها . ان بلادى كانت وستظل متمسكة بهذه المبادئ بشدة . ان موريتانيا بلد مسالم ويحاول دائما ان يكون عنصرا للتقارب بين البلدان وليس عنصرا للفرقة ، كما حاولنا ان نكون عنصرا للتوازن وليس للفوضى او المواجهات .

ووفاء لهذا التقليد فلقد اردنا أن نضع حدا نهائيا ، فيما يخصنا على الأقل ، للحرب الدائرة في مناطقتنا منذ أكثر من أربع سنوات . واند وقعت بلادى اتفاقية الجزائر في ٥ اب/ اغسطس ١٩٧٩ مع جبهة البوليزاريو ، فقد سجلت بلادى بوضوح رغبتها في الخروج من الحرب والاعتراف للشعب الصحراوى بحقه في تقرير المصير . وفي المناسبة ذاتها ، فان موريتانيا قد اصدرت تصريحها أعلنت فيه عن حيادها في هذا النزاع ورغبتها في العيش داخل حدودها المعترف بها دوليا فسي ظل الصداقة والتفاهم والتعاون مع كل جيرانها .

ان الوثائق المذكورة آنفا قد نشرت كوثيقة لمجلس الامن S/13503 ووثيقة للجمعية العامة

. A/34/427

ان مسألة الصحراء الغربية ليست الا واحدة من المسائل العادية والمؤلمة التي تواجهها قارتنا افريقيا وبصفة خاصة في زبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا .
وان اذكر مأساة الجنوب الافريقي ، أود أن أحيي ذكرى واحد من أعظم أبناء افريقيا ، اغوستينو نيتو . ان الوفاة المبكرة للرئيس نيتو خسارة لا تعوض لأنغولا ولافريقيا وللبنشوية . انها تزيد من مأساة سكان هذه المنطقة من قارتنا الذين يناضلون بشجاعة من أجل استقلالهم وكرامتهم . وفي زبابوى ، روديسيا سابقا ، فان التمرد الذى حاول أن يأخذ فيها شكلا قانونيا لم يؤد الا الى موقف أكثر تصميميا من جانب المناضلين من أجل الحرية ، الذين يعتبرون أن الانتخابات المزعومة التي جرت في هذا الاقليم انما هي مجرد تغيير مقنع للاستعمار والسيطرة . وفي هذه المناورات ، مازال النظام الروديسي يثير الأفرقة ضد الأفرقة ويتدخل في الدول المتاخمة لزبابوى ناشرا فيها الدمار والعار * .

لقد حان الوقت اذن لأن تتعدى مناعتنا مرحلة العقوبات المظهيرية ضد متمردى سالسبورى ولتتخذ الاجراءات التي يوصي بها الميثاق من أجل فرض قوة القانون والعدالة في هذه المنطقة من افريقيا .

وانه ليسعدنا أن نلاحظ ان بريطانيا العظمى ، الدولة التي تتولى الادارة ، وبقية أعضاء الكومنولث قد قرروا أثناء مؤتمر آب/ اغسطس الماضي ، أن يدخلوا في دراسة جديدة للمسألة من أجل وضع خطة لتسوية تكون مرضية .

* عاد الرئيس لتولي الرئاسة .

واننا نعتقد ان التأييد الذى تقدمه الدول الافريقية على خط المواجهة لهذه الخطة ، وانضمام الجبهة الوطنية الى الدينامية التي نتجت عنها ، يشكلان فرصة مناسبة يمكن للامم المتحدة ان تستغلها للتوصل الى حل نهائي لمأساة شعب زيمبابوى عن طريق التفاوض . ان حكومة موريتانيا من جانبها ، سوف تستمر في تقديم كل تأييدها للنشط دون أى تحفظ للجبهة الوطنية حتى تحقيق الاستقلال الحقيقي والتام لزيمبابوى .

وفي ناميبيا ، فانه رغم قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، ورغم الرأى النهائي الذى أصدرته محكمة العدل الدولية ، فان حكومة جنوب افريقيا مازالت مستمرة في فرض وجودها في اقليم كانت الامم المتحدة مكلفة بتحقيق استقلاله . ومع ذلك هناك عملية تهدف الى ان تكون خطة الدول الخمس الغربية اطارا معقولا لحل المسألة الناميبية .

ان جنوب افريقيا ، بعد أن وافقت على تطبيق هذه الخطة ، على غير ما هو متوقع ، قررت التحلل من التزاماتها وأن تنظم في ناميبيا انتخابات لا يمكن أن يضيفي أى شيء في الدنيا صفة شرعية عليها .

ان اهانة الانسان في كرامته قد بلغت قممها في هذه المنطقة من افريقيا . ففي جنوب افريقيا ، أدى تدعيم الفصل العنصرى الى اقامة البانتوستانات التي تشكل اليوم تحديا للمجتمع الدولي .

ان قانون الأخلاق ، وقانون منع الألوان ، وقانون ارض الميلاد ، وقانون منطقة المجموعات ؛ تشكل سبة في جبين القانون والأخلاق والعدالة . واننا نشهد هذه السياسة ، سياسة الأمر الواقع وتصاعد العنف نتيجة للسيطرة والاستغلال لشعب جنوب افريقيا من جانب حكومة بريتوريا . ان السحق الدموى لانتفاضات سويتو واغتيال ستيف بيكو ، قائد حركة الضمير الأسود في ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، يقدمان دليلا لا يمكن تفنيده على المقاومة والنضال المستمرين . ولكن مأساة الجنوب الافريقي لسوء الحظ ليست هي الوحيدة التي تهدد السلم والامن الدوليين .

في الشرق الأوسط ، مازالت اسرائيل مستمرة في تحدى المجتمع الدولي وفي انتهاك ميثاق منظماتنا والقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الامن .

ان شعبي فلسطين ولبنان مازالا يعانيان من الاحتلال ومن القمع ومن القصف الاجرامي بالقنابل الذي يمارسه الجيش الاسرائيلي .

ان كل المحاولات التي تمت في منازمتنا وفي محافل أخرى للتوصل الى حل عادل ودائم لهذه المشكلة ، قد اعترضها تشدد اسرائيل واصرارها على مواصلة سياسة الاحتلال والاستيطان بالاستيلاء على الأراضي العربية .

ومع ذلك ، فان جمعيتنا في قرارات مختلفة قد وضعت أسس حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ؛ وقد اعترفت بأن أي حل لا بد أن يتضمن الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

وفي هذا الصدد ، أود أن أحيي لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ورئيسها السفير ميدون فال ، للجهود البارزة التي تبذلها اللجنة للاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

ان الجمعية العامة قد اعتمدت توصيات اللجنة التي تعتبر اسهاما هاما في الجهود المخلصة التي تبذل لحل هذه المشكلة .

ونحن نعتقد ان سلاما عادلا ودائما في الشرق الأوسط ، يتوقف على اعادة حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية . ان مثل هذا المنهج وحده يمكن أن يؤدي الى حل عادل لأزمة الشرق الأوسط . ان حكومتي مقتنعة بضرورة اشترك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع بقية الأطراف في كل المؤتمرات والمفاوضات .

ان أية محاولة تهدف الى تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية في البحث عن حل للنزاع في الشرق الأوسط ، لا يمكن الا ان تؤخر حل هذا النزاع . ان حكومتي سوف تستمر في تقديم تاييدها الحاسم للشعب الفلسطيني ومثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية ولبقية الدول العربية الشقيقة من أجل تحرير أراضيهم المحتلة . ان حكومتي تؤكد كذلك للبنان الشقيق تاييدها الحاسم لاستقلاله ولسيادته الاقليمية .

وهناك مشكلة اخرى تعتبر مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي وهي مشكلة اللاجئين . ان تدفق اللاجئين في افريقيا وفي جنوب شرقي آسيا يشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي . وتود حكومتى ان تتوجه بالتحية الى الامين العام والمفوض السامي للامم المتحدة للاجئين لجهودهما الحثيثة التي قاما بها من أجل تحسين وضع هؤلاء اللاجئين ومستوى معيشتهم . وتعتقد حكومة بلادى ان تطبيق مختلف الاتفاقيات والمواثيق وياقي قواعد القانون التي تحكم سلوك ومسؤولية الحكومات في هذا الصدد سوف تساعد بشكل كبير في تحسين وضع اللاجئين كما وسوف تساعد على التخفيف من حدة المشكلة .

ونحن مع ذلك مقتنعون بأن الحل النهائي لهذه المشكلة يكمن في احترام كل الدول لمبادئ ميثاق منظمنا وبصفة خاصة التسوية السلمية للمنازعات . وفي جنوب شرقي آسيا فان بلادى لم تحجم ابدا عن تقديم تأييدها لجميع شعوب المنطقة . ان هذه لحظة نريد ان نعبر فيها عن أملنا في ان يعود التفاهم والتعاون والتضامن الى هذه المنطقة من العالم التي تربطنا بها صلات قديمة مسن الصداقة .

ان الاستعمار واستغلال الانسان لأخيه الانسان والعنصرية والفصل العنصرى هي اوساء عصرنا وللأسف نحن نعرفها ونشاهدها ونكافحها بدرجة من النجاح . ولكن هناك وباء يهدد بشكل خطير السلام والاستقرار الدولي ألا وهو وباء الجوع . ان اكثر من ثلثي البشرية مهدد بالجوع واقلية تزاد ثراء واكثرية البشرية تزاد فقرا سنويا . يجب ان يتم تغيير هذا ويجب ان يقام حوار مثمر بين الاغنياء وبين الفقراء وبين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

ولقد شهدنا سلسلة من عقود التنمية ؛ عقد استراتجية التنمية وتد هور معدل التبادل والنظام الاقتصادى الدولي الجديد وما الى ذلك . واليوم فان مشكلة الطاقة هي السائدة وفي هذا الصدد أود ان أوجه انتباه البلدان النامية ، خاصة ، الى الحملة التي وجهت ضد الدول العميلة المنتجة للبتروول والتي نعلم جيدا حوافزها ومصادرها .

منذ أن تقابلنا في العام الماضي في هذا المحفل فان الوضع الذى نسميه بحوار الشمال والجنوب لم يتحسن بشكل كاف ليتمكن المجتمع الدولي من أن يبدأ بتفاوض حق العقد الثالث للتنمية الذى نعمل الآن على تحديد اطاره وأهدافه .

ان هذا الركود في ميدان تدخل في اطاره موضوعات ذات اهمية رئيسية والذي يترسخ في منظمتنا ويحظى باولوية على الميادين الاخرى ذات طبيعة مختلفة ليدعو الى الاسف حيث عقدت عدة اجتماعات خلال الاثنى عشر شهرا الماضية . وهذه الاجتماعات كانت ستتناول مشاكل دولية مثل المشاكل الخاصة بالتجارة الدولية والعلم والتكنولوجيا والاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ومشاكل عديدة اخرى . لقد اكدنا واثبتنا ثقتنا بالامم المتحدة باعتبارها الاطار المناسب الوحيد الذي فيه يمكن اجراء المناقشات بالنسبة الى المشاكل ذات الطابع العام واملنا كبير في عمل هذه المنظمات المختلفة التي تتم تحت رعاية الامم المتحدة .

ونعتقد ان هذه الآمال كان لها اساس وخاصة ان الخلل في التوازن الذي نراه في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب والعجز الهيكلي الذي يتميز به ميزان مدفوعات معظم البلدان النامية والمجاعة وسوء التغذية التي يعاني منها الى الأبد مئات الملايين من البشر هي بعض المشاكل التي تهدد بقاء البشرية . ان الحاح الحاجة الى التوصل الى حلول مناسبة وشاملة لمثل هذه المشاكل لا يحتاج الى مزيد من الاثبات لأنه يزداد وضوحا باستمرار ان مثل هذا الجهد ليس في مصلحة البلدان النامية وحدها بل وفي مصلحة المجتمع الدولي ككل .

وهناك مشاكل معينة مثل مشاكل أقل البلدان نموا ولكن وعلى الرغم من التوصل الى اتفاق أو اثنين في هذا الشأن نعتقد ان نتائج مؤتمر مانيلا كانت ضعيفة للغاية بالنظر الى المشاكل الحساسة التي واجهتنا والتي بنود جدول اعمال المؤتمر وهي : نقل التكنولوجيا ؛ مديونية البلدان النامية ؛ نظام النقد الدولي وبنود اخرى . ومع ذلك فاننا نأمل أن أجهز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سوف تكون قادرة على معالجة القضايا التي لم تحل بشكل كاف في مانيلا مما يشكل خطوة للأمام . وسوف يكون من غير المقبول بل ومن الخطير أن تظل نفس هذه المشاكل دون حل حتى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السادس للتجارة والتنمية .

ومع ذلك ، ومن ناحية اخرى ، فان مؤتمر الأمم المتحدة الأخير حول العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية الذي عقد في فيينا قد اتخذ اجراءات ، لو طبقت بشكل مخلص ستساهم في التغلب على تخلف بعض الدول في هذا الميدان .

ونأمل ان تتمكن الدورة الاستثنائية في العام القادم ، والتي ستكرس للمشاكل الاقتصادية

ومشاكل التنمية ، من التغلب على بعض العوائق التي تقف في وجه المسيرة الطويلة والعسيرة نحسو تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ولهذا ان من الضروري ان نعد الاعمال بشكل دقيق . وازاء هذه المهمة فان اللجنة الجامعة دأبت على العمل خلال العامين الماضيين . واندلاقا من ضمير المجتمع الدولي والحاجة الى جهاز مركزي داخل منظومة الامم المتحدة على أعلى مستوى لتنفيذ التدابير التي اعتمدت بغية انشاء نظام دولي على أساس من العدالة والمساواة فان هذه اللجنة كما نرى وبفضل الدور السياسي المناط بها كان يجب ان تكون بمثابة الاطار المثالي لاجراء مفاوضات جوهرية موجهة نحو العمل وتتخذ في اطارها التزامات محددة وتدابير ملموسة .

ان سرعة عمل هذه اللجنة والنتائج المتواضعة ، لا تحثنا للأسف على التفاؤل . بيد اننا واثقون بأنه بفضل عزيمة سياسية متزايدة ، من قبل الدول المتقدمة ، فان هذه اللجنة ستتمكن من القيام بالمهمة المناطة بها .

وبالاضافة الى الاعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة تتخذ اجراءات لاعداد العقد الثالث للأمم المتحدة للتنمية . ولا يبدو أن أعمال اللجنة المكلفة بوضع الاستراتيجية ويتحدد اهدافها تتطور بالسرعة التي ستمكنها من اعتماد هذه الاستراتيجية خلال الدورة الاستثنائية . وانه من المرغوب فيه ان يظهر التضامن والتعاون بالنسبة الى موضوع رئيسي يتعلق بمستقبل البشرية .

ان موريتانيا كبلد زراعي ورعوى في المقام الأول تعلق أهمية خاصة على التدابير التي ستضعها الاستراتيجية للتغلب على تخلف البلدان النامية في مجال الزراعة . وفي هذا الصدد فان اشتراكنا في أعمال المؤتمر العالمي المتعلق بالاستصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي انعقد اخيرا في روما يعكس تماما الأهمية التي نعلقها على هذا الموضوع . ان مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة لدى انعقاد دورته العشرين يجب ان يتخذ التدابير التي اوصى بها المؤتمر المشار اليه اعلاه والذي يهدف الى مساعدة الدول الاعضاء في تنفيذ برنامج العمل .

واخذا في الاعتبار الدور الاكبر الذي يلعبه القطاع الزراعي في اقتصادنا فقد تأثر تطور وتنوع هذا القطاع بشكل عميق نتيجة لتأخر الانتاج الزراعي . وكما يعلم الجميع فان هذا التأخر قد ظهر

في شكل زيادة في الانتاج الزراعي بنسبة قدرها ٢٦ في المائة سنويا في مجمل الدول النامية خلال النصف الثاني من السبعينات . وهذا المعدل هو دون الهدف الذي حدد بنسبة ٤ في المائة للعقد الثاني للتنمية . بيد ان هذا المعدل كان أقل بكثير في افريقيا وآسيا حيث انخفض بشكل كبير خلال النصف الأول من السبعينات في البلدان ذات الدخل المنخفض .

وفي افريقيا ، فان هذا الانحدار يرجع في جزء منه الى شروط مناخية سيئة بشكل خاص ، ودليل ذلك الجفاف الطويل الذي شهدته بلدان السودان والمنطقة الصحراوية .
وفي موريتانيا فان آثار هذا الوباء لانزال نشعر بها في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وذلك رغم تضافر الجهود على المستويين القومي والدولي .
وفي هذا الصدد ، أود أن أعبر من جديد عن امتنان حكومة وشعب موريتانيا للدول والوكالات الحكومية والهيئات الخاصة التي استجابت بسخاء للنداء الذي وجهناه من أجل صالح الشعوب التي عانت لسنوات متتالية من الجفاف .

لقد وصلت الى نهاية هذه الكلمة التي أردت - باسم حكوتي - أن أضع بها النقاط على الحروف بالنسبة للمساءل التي نرى أن السلام والاستقرار والرخاء في عالمنا يتوقف عليها . ذلك السلام والاستقرار والرخاء الذي انشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيقها .

السيد ايكني (ساموا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس - ان

انجازاتكم في التنظيم الدولي معروفة جيدا ، كما ان كفاءتكم الشخصية كدبلوماسي قد تثبت اثباتها بشكل واسع حتى الآن ، وليست هناك حاجة لمزيد من التفصيل . وأود فقط أن اهنئكم ، وأن أعبر عن الارتياح العميق لوفد بلادي لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . انه لشرف ليس فقط تستحقونه شخصا ، ولكن من المناسب أيضا أن يسبق على بلدكم تنزانيا .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا لرئاسة الجمعية العامة الأخيرة التي تولاهما سلفكم السفير ليفانو ، وأن أعبر عن أطيب تمنياتنا لأميننا العام الذي يواصل خدمة منظماتنا وأهدافها بالاخلاص والامانة اللتين نعرفهما عنه جيدا .

وانه ليسعدنا بشكل خاص أن نرحب بسانت لوسيا ، وهي دولة زميلة في الكومنولث ، كجارة جديدة في هذه الجمعية . ولقد تشرفنا بحضور احتفالاتها مؤخرا بالاستقلال ، وانه ليسعدنا الآن أن نجلس بجوار وفدنا هنا .

ان ساموا تقع في منطقة هادئة جدا من العالم ، والهدوء جزء من حياتنا ، حتى أننا ننظر بتعاطف عميق الى موقف هؤلاء الذين يعيشون في ظل ظروف لا تسمح لهم بأن يعيشوا

في سلام وكرامة ومن هذا المنطلق فاننا لانجد أنه يجب - فقط - اذانة أعمال أولئك الذين يقفون في وجه السلام أو يفشلون في انتهاز فرص ارساء السلام ، بل انه يصعب علينا أن نفهمها ايضا .

ان الانانية ، أيا كان سببها سواء كان الغرور أو العنجهية أو الطموح الشخصي لأشخاص موجودين في مواقع يتمتعون فيها بنفوذ ، لا يجب أن يكون لها مكان على كوكبنا ، وينبغي أن ندينها اننا نستنكر اضطهاد شعب ضد رغباته سواء كان ذلك من جانب شعب لشعب آخر ، او اضطهاد شعب من جانب زعمائه فيما يتعدى الحدود التي تليها الحاجات الشرعية المتعلقة بالأمن القومي والانسجام والتقدم .

ان المجتمع الدولي قد تناول لوقت طويل وحتى الآن مشكلة روديسيا . ان شعب هذه الدولة سيئة الحظ قد عانى كثيرا لفترة طويلة . لقد شعرت بلادى بالتشجيع في مؤتمر رؤساء حكومات الكومنولث الذي عقد في لوساكا مؤخرا ، ان رأيت رغبة رؤساء الحكومات المجتمعين في العمل على ايجاد حل دائم لهذه المشكلة . وانه يجب أن يكون في زمبابوى حكم للأغلبية . واننا نأمل فسي أن محادثات لندن ، التي ترتبت على اجتماع لوساكا ، سوف تمهد الطريق لاقامة زمبابوى حرة فسي ظل العدل ، وارساء جو من الثقة والأمن لكل المواطنين .

لقد كانت ناميبيا - أيضا - على جدول أعمال هذه المنظمة الدولية لوقت طويل . وانه لمن المؤسف أن جنوب افريقيا لم تتحد فقط المبادئ الأساسية للمجتمع الانساني بل أيضا الآراء الواضحة والمعبرة للمجتمع الدولي ، وذلك بمواصلة احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وينبغي على المجتمع الدولي أن يستعمل كل الوسائل المتاحة له سواء كان الحوار ، وفي حالة فشله فيمكن فرض العقوبات الفعالة لاقناع تلك الدولة بجنون تشددتها وعزلتها ، ولاقناعها بتحرير شعب ناميبيا وبالفساء سياساتها وممارساتها المقيتة ، ولاقناعها بالعودة الى مجتمع الأمم حتى تلعب الدور البناء الذي تستطيع أن تضطلع به في التنمية الاقليمية والعالمية .

ان الشرق الأوسط لا يزال بؤرة للاضطرابات في العالم . اننا نفتتح هذه الدورة في فترة يدور فيها حوار صعب بعد توقيع معاهدة السلام في الشرق الاوسط . ان ساموا يسرها أن تـرى

العناصر الايجابية في هذا الانجاز الضخم وفي المبادرات الأخرى الرامية الى التوصل الى حل . ان موقف ساموا من مسألة الشرق الاوسط ، موقف واضح . وكما ان تأييدنا لحق اسرائيل في الوجود كدولة ذات سيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها اساسي في نظرنا الى النزاع ، كذلك فـان اقتناعنا أساسي بأن للشعب الفلسطيني الحق في وطن وفي الكيان الوطني الذي يرغب فيه عن طريق ممارسته لحق تقرير المصير .

وينبغي على الاسرائيليين والفلسطينيين ، عبر ممثليهم الشرعيين ، أن يعترفوا بهـذه المبادئ الأساسية وأن يواجهوها ، ولا يجب أن يبقوا بعيدين عن بعضهم البعض ، وينبغي عليهم معا أن يمتنعوا عن الارهاب والعنف لأن هذه الفظائع لا تؤدي الا الى جعل السلام بعيد المنال ، والى اطالة معاناة وآلام شعب المنطقة . ان التبرير الوحيد لأي عمل وطني أو موقف سياسي ، هو مدى تحقيقه لرفاهية الشعب المعني . وان شعب المنطقة ليستحق السلام ووضع حد للنزاع . ان الشجاعة التي أثبتها زعماء مصر واسرائيل في الشهور الأخيرة ، تستحق التهنئة والتأييد ، ومع ذلك فانه من المؤسف أن نرى الاقامة المستمرة للمستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة في وقت تحتاج فيه عملية السلام الهش الى التشجيع بدلا من العقبات ، اذا ما كان لها أن تحوز التأييد والنجاح الأكبر اللذين تستحقانه . كذلك فان الانتهاك المستمر لراضي لبنان يعرض هذا الهدف للخطر .

ان الموقف في الهند الصينية يعتبر مصدر قلق شديد لبلادى . اننا نتألم للضحايا الابرياء . ان الاعمال اليائسة التي تحتم عليهم أن يقوموا بها ، والخطر الذي تعرضت له حياتهم ، والمصاعب التي عانوا منها ، تلقى لحسن الحظ تعاطفا ومعونة من قبل المجتمع الدولي . كذلك فاننا نتألم للحدود المجاورة في المنطقة .

كذلك، فإنه من الصعب على الدول النامية أن تبني اقتصادياتها بغير مواجهة المشاكل التي واجهها شعبا فييت نام وكمبوتشيا . ان أولئك الذين في داخل المنطقة وخارجها والذين يتسببون في التوتر وعدم الثقة في جنوب شرق آسيا يجب أن يحجموا عن سياساتهم وتصرفاتهم التي تحول دون أن تعمل الشعوب في انسجام ، والتي تنتهك المبادئ الأساسية لمنظمتنا . ولا يمكن أن أوصل دون أن أعبر عن فزعنا من المجازر التي لا توصف التي عانى منها شعب كمبوتشيا من نظام بول بوت ونحن نأمل في أن يتحرر شعب كمبوتشيا وجميع شعوب المنطقة من الاستغلال والفظائع بسرعة .

وفي قبرص ، فان حلا مرضيا ما يزال بعيدا . أن المحادثات الطائفة ضرورية للتوصل الى حل مقبول من الجميع . ويجب الترحيب بدور الأمين العام في الدعوة الى هذه المحادثات ونحن نحث جميع المعنيين من القبارصة وغيرهم على احترام حق سكان قبرص في التوصل الى حل يضمن حقوق الجميع وحريرتهم .

لقد انزعجت حكومتي بفضاعة انتهاكات حقوق الانسان في مناطق كثيرة من العالم . ان هذه الممارسات لا تخضع البشر فقط لانتهاك الكرامة ، ولكنها خلخلت من استقرار وسلام المناطق التي تحدث فيها . وفي الامم المتحدة لدينا اجراءات ومؤسسات يمكن أن تساعد على تشجيع احترام حقوق الانسان ؛ ولكننا نشعر بأنه من الواجب تعزيزها . ويجب على الأمم المتحدة أن تكون في موقف يتيح لها أن تتخذ اجراء سريعا حتى يمكن القضاء على هذه الوصمات في جيبين العنصر الانساني . ولذلك فاننا نؤيد الاقتراح الرامي الى انشاء مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان . وانه ما من بلد يجب أن يخشى مثل هذا الاقتراح ، الا اذا كان لديه ما يخفيه . ولكن اذا كان التنظيم العالمي غير مستعد بعد لمثل هذا المكتب ، فاننا سوف نؤيد اقتراح كهذا الرامي الى تعيين شخصية تحظى بقبول عام من الامم المتحدة كأمين عام مساعد لحقوق الانسان ؛ ان شخصية يعترف لها بسمو المكانة في مجال القضايا الانسانية يمكن أن تقدم العون على اعطاء الأولوية لحقوق الانسان التي نشعر بأنها حيوية للحفاظ على كرامة الجنس البشري وحمالته .

ان القضايا الاقتصادية تتزايد أهميتها باعتبارها بعدا من أبعاد العلاقات الدولية ولقد قبل المجتمع الدولي بشكل واسع مفهوم نظام اقتصادي يقوم على أساس العدالة والمساواة ، كأمر

مرفوب فيه وحتمي . ونحن نرى أنه لا يمكن أن يقوم سلام حقيقي ودائم طالما استمر اختلال التوازن وانعدام المساواة .

وانه لما يبعث على قلقنا أنه على الرغم من كل البلاغة التي تتسم بها أحاديثنا فإنه لا يمكن التحقق الا النذر اليسير في المفاوضات بشأن الموضوعات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه العالم بأسره . ولم يستجب حوار الشمال والجنوب لتطلعات البلدان النامية ولا حتى لتوقعات البلدان المتقدمة .

لقد بلغت حالة الاقتصاد العالمي أبعاد الازمة . لقد نشأت هذه الازمة - في جزء منها - نتيجة لتدهور معدلات التبادل والحماية المتزايدة والتضخم والكساد المتزايدين وفشل بعض البلدان المتقدمة في الوصول الى الهدف المتفق عليه بشأن المعونة الرسمية للتنمية ، وأزمة الطاقة وللأسف الشديد عدم توفر الارادة السياسية الحقيقية من جانب بعض البلدان المتقدمة في تقديم التنازلات الضرورية والدخول في مفاوضات حقيقية . ان التجربة الاقتصادية السيئة ، دون شك ، التي تعرضت لها البلدان المتقدمة يبدو وكأنها شلت الارادة السياسية في تلك البلدان حتى أن مطالب أولئك الذين يعانون من ظروف أسوأ بكثير باصلاحات أساسية لم تحظ بمجرد النظر بل طرحت جانبا مع تكرار لذكر المصاعب الاقتصادية . ومع ذلك فإن الوضع العام يتطلب شجاعة وجرأة في العمل من جانب البلدان المتقدمة .

ان الازمة الاقتصادية العالمية تلقي بأكثر آثارها حدة على البلدان النامية وبصفة خاصة البلدان الأقل نموا فيما بينها . ان الحاجة الى نظام اقتصادى عادل ورشيد أصبحت الآن أكثر ضرورة منها في أى وقت مضى وذلك نظرا للتمايز فيما بين اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة . وفي مواجهة هذه التيارات الاقتصادية المعاكسة ، فان المجتمع الدولي يجب أن يتناول وأن يجسد حلولا عاجلة لعلاج الموقف لأن الرفاهية الاقتصادية هي في التحليل الأخير الضمان النهائي للأمن الدولي وللرخاء والسلام الدائمين .

ونحن الآن في عشية العقد الثالث للأمم المتحدة للتنمية والذي يغطي الثمانينات وكذلك الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المزمع عقدها في العام القادم . وينبغي الآن أن نعمل على الخروج من الطريق المسدود الراهن وأن نتخذ مبادرات جديدة لتحقيق نتائج ملموسة حول المسائل

الاساسية المتعلقة بالاصلاح الاقتصادي . ونود أن تسفر الدورة الاستثنائية عن نشاط قوي ازاء*
التحدي الذي تتطوى عليه الثمانينات وينبغي أن تكون الاستجابة واقعية وعملية وفعالة .
ونحن نعتبر استراتيجية التنمية الدولية التي ستوضع للعقد القادم كعمل يجب أن يسهم
فيه المجتمع الدولي بأسره بغية تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد خطوة خطوة .
ونحن لسعداء* ازاء* الموقف الايجابي الذي أظهرته بعض البلدان المتقدمة نحو اقتراح مجموعة الـ ٧٧
لتنظيم مفاوضات عالمية متفق عليها بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية . ويحدونا الأمل في أن
تؤيد البلدان المتقدمة المهمة بشكل حقيقي في تحسين وضع البلدان النامية والوضع العالمي أيضا .
ويحدونا الأمل الخالص في ألا يتحول حوار الشمال والجنوب الى خطابة جوفاء ومواجهات
بين الذين يملكون والذين لا يملكون بدلا من أن يصبح اطارا لاجراء* مناقشات بناءة تهدف الى
تسهيل اتخاذ القرارات حول تدابير محددة وتجديدات يجب توفرها لبناء* الثقة في البلدان فرادى ،
وتعزيز النمو العالمي الواسع .

ان المناقشات حول ما يطلق عليه "نظام اقتصادي دولي جديد" ومفهومه الشامل وفي مناخ
من المواجهة من شأنها أن تقضي على آفاق التغيرات الاساسية على مستوى كبير كما أن من شأنها
أن تثير المخاوف وأن تولد شعورا بالاحباط بدلا من تحقيق التعاون الفعلي . ان البلدان المتقدمة
تبدى نفاذ صبرها فيما يتعلق بهذه التغيرات بأكملها وأن هذه البلدان المتقدمة تشعر بالتهديد
ازاء* هذا العمل الجبار وتقاومه بشكل فطري .

ان النمو المستمر لاقتصاديات البلدان المتقدمة حيوى بالنسبة لسلامة الاقتصاد العالمي ،
كما أن تقدم البلدان النامية واستخدام مواردها التي لم تستغل بعد في اقتصادها حيويان أيضا .
وفي المدى الطويل يصبحان ضروريين لنمو اقتصاديات البلدان المتقدمة . ان التكافل الذي أصبح
حقيقة واقعة لاقتصاد اليوم يجب أن يستخدم لتحقيق دينامية العلاقات الاقتصادية ، وبالتالي
الازدهار العالمي .

ان مناقشة هذه المواضيع في اطار الأمم المتحدة لا تعني أننا نتخلى عن المحاولات التي
تجرى في محافل أخرى لفحص هذه الجوانب من المشكلة . ان التحدي الذي يواجهه المجتمع
الدولي من الأهمية بمكان ، ومن الأمور الملحة بحيث أنه يجب أن نستخدم كافة الاساليب ليجاد
الحلول ولا برامج الاتفاقات .

لقد بدأت هذا البيان بالحديث عن الطابع السلمي الذي يتميز به اقليمنا النائي والفرصة المتوفرة لنا لمواصلة اتباع أسلوب الحياة الذي اخترناه . لقد شهدنا مؤخرا تقدما مستمرا في الجلاء عن منطقة المحيط الهادئ ، وخلال العام الماضي حصلت بلدان جديدة في منطقة جنوب المحيط الهادئ على استقلالها . ولقد استقبلنا في العام الماضي جزر سليمان ، كما شهدنا الاستقلال الحديث لتوفالو . وفي هذا العام حققت جزر كيرباتي التي كانت تدعى سابقا جزر جلبرت استقلالها وان تأخذ في الاعتبار روابط الصداقة والخبرة المشتركة مع البلدان المجاورة في المحيط الهادئ ، فاننا نعبر عن سعادتنا لحدوث هذه التطورات ولمشاركتنا فيها عن طريق التعاون المتبادل منذ أمد بعيد .

ان عملية التطور تجاه الاستقلال في منطقتنا لم تنته بعد . فمثلا ما زلنا نرى بكل اهتمام التقدم السياسي في هبريد الجديدة ، اننا نتعاطف مع شعبيها ونتطلع الى استقلاله . وفي محفل جنوب المحيط الهادى ، في اجتماعه هذا العام ، رحبنا بالتقدم الذى تحقق نحو الاستقلال وعبرنا عن أملنا في أن كل المجموعات السياسية الهامة ستعمل سويا في سبيل استعادة استقلالها . وكعضو في محفل جنوب المحيط الهادى ، وكدولة مستقلة ، فاننا نؤكد تمسكنا بمدأ تقرير المصير والاستقلال ، وندعو جميع شعوب جزر المحيط الهادى ، وكل الأطراف المعنية أن تعمل على الوصول الى هذه الغاية . ان مستقبل شعوب جنوب المحيط الهادى ، في كاليدونيا الجديدة ، وفي بولينيزيا الفرنسية يثير قلقنا ، ويجب ان يسمح لها بالعمل في سبيل بناء مستقبلها بأسلوب يتمشى مع رغبتها . ان المسائل ، كما نعلم ، معقدة ، ولقد عانينا نحن أيضا من الكثير منها خلال عملية الحصول على استقلالنا . ان هذه المسائل ، في رأينا ترتبط بغيرها من المسائل التي عرضت على هذا المحفل والتي تجد أساسها في الكفاح ضد الاستعمار . ان الرابطة بينها واحدة لا تنفصم عراها . اننا نعارض الاستعمار ونتأججه أينما ظهر ، لأننا لا يمكن أن نقبل مفهوم ان مجموعة ما مهما كان تكوينها الثقافي أو الاقتصادي تسيطر على مجموعة أخرى .

ان عزلتنا الجغرافية ، لا يمكن أن تقلل من قلقنا بشأن بعض المسائل التي تهتم الهيئات الدولية . والواقع أن بعض المسائل الخطيرة تصينا بشكل قاسي نظرا لبعدها . وعلى سبيل المثال فاننا لا نعاني فقط من التضخم العالمي الذى نستورده بطريقة تلقائية في اقتصادنا الصغير ، ولكن تكلفة النقل - اذا أخذنا في الاعتبار بعد المسافة - تجعل التضخم مزدوجا بسبب ازدياد أسعار البترول . كذلك فان التجارب النووية قد أصابتنا في بعدنا وعزلتنا . ان تجارب الاسلحة النووية ما زالت تثير قلق منطقة المحيط الهادى . ان التجارب التي اجريت في الماضي في جنوب المحيط الهادى ، أشارت اعتراض شعوب هذه المنطقة . ان القلة التي كان لها صوت في هذه المنظمة ، في هذا الوقت ، نادت بوقف تلوث مناخنا بالتجارب النووية . كذلك فقد ناشدت بعض الدول الاخرى واستخدمت كل امكانياتها المتوفرة في التعبير عن احتجاجها ، ولكن كل ذلك ذهب هباء .

ان التجارب النووية ما زالت مستمرة في المحيط الهادى . اننا نأسف لأن المجتمع الدولي لم يتوصل الى اتفاق بشأن حظر اجراء التجارب على الأسلحة النووية كلها . ونحث على الابرام السريع لمعاهدة منع انتشار هذه التجارب . ان البشرية يجب ان تهتم بكيفية الوصول الى حياة أفضل ، لا بكيفية تدمير الحياة .

ومثلنا كمثّل دول أخرى ، فاننا نرحب بابرام اتفاق سولت ٢ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ونتطلع الى التصديق عليه . اننا نأمل أن هذه الاتفاقات ، والخبرات التي سوف تكسب خلال تنفيذها ، تستخدم في ايجاد مناخ مناسب لابرام اتفاقات أكثر شجاعة في المستقبل ، ليس فقط في ميدان نزع السلاح النووى ولكن أيضا في مجال الاسلحة التقليدية .

ان الحاجة الى تخليص عالمنا من النزاعات ومن النتائج المرعبة ، ومن التوتر الناتج عن تخزين الاسلحة ، يجب ان تكون أمنية جميع الأمم . ان ساموا رغم كل المشاكل والعوائق التي تقوم في مواجهة المجتمع الدولي ، تأمل في أن الشعوب في كل مكان سوف تقبل النداء الذى وجهه قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في الاسبوع الماضي ، لاحترام حقوق الجيران حتى يمكننا أن نتمتع جميعا بعالم متناسق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الآن الى المتحدث الاخير في

هذه الجلسة ، ولقد طلب عدد من المندوبين ممارسة حقهم في الرد . وأود أن أذكرهم بأن الجمعية في جلستها العامة الرابعة قررت ان يقتصر حق الرد على عشر دقائق بالنسبة الى أى بند وأن تتحدث الوفود من مكانها . ولحسن سير العمل سوف أطبق هذا القرار بكل دقة . واعطى الكلمة الآن للسيد مندوب اسرائيل .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : تواجه هذه الجمعية واقعا

مفزعا وفيزر مقبول بالنسبة لكثيرين ، وهو أن السلام يقام الآن في الشرق الأوسط .

ان المناقشة العامة التي تقترب الآن من نهايتها ، كانت الى حد بعيد ، تكرر لما

حدث في العام الماضي . وخوفا من مواجهة الروح الجديدة للحوار والتفاوض فان بعض الدول

تستمر في تمسكها ببلاغة الماضي في محاولتها الرامية الى تخريب جهود السلام في الشرق الاوسط .

انها لن تنجح . ان معاهدة السلام الاسرائيلية المصرية هي حقيقة ، وبلاضافة الى ذلك فان عملية السلام مستمرة . انها توجد واقعا جديدا ودينامية جديدة في الشرق الأوسط ، تعطي امكانية لمستقبل أفضل وأكثر اشراقا للجميع في هذه المنطقة .

ان الدول العربية الراضية التي اجتمعت في بغداد لا يمكنها أن تستمع الى هذه الحقائق ولذلك فقد اعلنت الحرب على السلام وجعلت من الجمعية العامة أرضا للمعركة ضد السلام .

لقد كتبت هذه المسرحية في هافانا ، وكانت الهجمات ضد السلام عن طريق سلسلة من الدول حادة وعصبية . ولهذا سببه . فعند عام لم تكن معاهدة السلام حقيقة مؤكدة ، واليوم فان اعداء السلام يجب أن يعلموا أن المفاوضات التي تجرى الآن ، على أساس اطار اتفاق كامب ديفيد لاعطاء الحكم الذاتي الكامل لسكان يهودا والسامرة وقطاع غزة ستكلل بالنجاح ، وانه على أساس وجهة نظرهم المخالفة ، فان لديهم ما يخشونه .

ولذلك فانتني لن أعمل على الرد على كل الاتهامات ، ومع ذلك هناك البعض الذي لا يمكن السكوت عليه .

ان احدي جيران اسراييل ، كانت لديها الجرأة في أن تدعي لنفسها أنها نصيرة العرب الفلسطينيين . هل لنا أن نسأل ماذا كانت تفعل الاردن من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ عندما احتلت بشكل غير مشروع وضمت يهودا والسامرة ؟ ان آخر شيء كانت تريد أن تستمع اليه هو الحكم الذاتي للعرب الفلسطينيين . ولكن عندما حاولوا التمرد ، فان هذا النظام ذاته لم يتردد في ١٩٦٣ على سبيل المثال ، في استعمال الدبابات لاسكات هذه المحاولة مسببة طعني اصابة من بينها خمسين حالة وفاة . وبعد حرب الايام الستة في ١٩٦٧ عندما حاولت ما تسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، اقامة دولة داخل الدولة ، على اراضي الاردن ، فان النظام الاردني لم يتردد في استخدام القبضة الحديدية حتى أن كثيرين من الارهابيين من منظمة التحرير الفلسطينية لجأوا في ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ - ايلول / سبتمبر الاسود الى اسراييل يبحثون عن ملجأ . ان هذه الدولة العربية التي أنكرت على اليهود الحق في الوصول الى الاماكن المقدسة ، تجرأت في هذه المناقشة على اتهام اسراييل ، " بتخريب " القدس يوما بعد يوم . ان العالم لم ينس ولن يغفر تشويه الاردن للقدس ، وتدويرها المستمر للماضي اليهودي للقدس . ان القدس الموحدة واماكنها المقدسة لم تعرف ابدا الحرية والحماية والوضع الذي تتمتع به اليوم في ظل اسراييل .

اما سوريا فقد ذرفت دموع التماسيح على مصير العرب الذين يعيشون تحت ادارة الاسرائيلية . سوريا من كل البلاد في سوريا التي تدخلت بشكل فاضح في الشؤون الداخلية للبنان ، التي شجعت الحرب الاهلية هناك ، والتي باسم " السلام " أطلقت قنابلها على معسكرات اللاجئين الفلسطينيين في تل الزعتر وفيها ، ثم أدارت مدافعها ضد المسيحيين في لبنان . سوريا التي ما زالت تحتفظ حتى اليوم بأكثر من ثلث جيشها في لبنان حتى يمكنها تحقيق حلمها بضم هذا البلد المدمر الى سوريا الكبرى . وفي الاسبوع الماضي فقط فان وزير خارجية سوريا جدد تهديدات بلاده بالحرب ضد اسرائيل . ومع ذلك فان سوريا تجد لديها الجرأة لأن تعرض نفسها كبطلة للسلام في هذا المحفل .

أما وزير خارجية العربية السعودية فكان أكثر لباقة ولكنه لم يكن أقل وضوحا . وطبقا لما قاله ، فان الوقت سوف يحين عندما تجد الدول العربية الراضة نفسها .

"مرغمة على تبني مواقف معينة لا مفر من اتخاذها ، حرصا على كرامتها . . "

(A/34/PV.21/P.52)

يجب ألا نخدع أنفسنا . لقد كان هذا البيان تكرارا واضحا من جانب السعودية لتأييد اعداء السلام أيا كانت النتائج .

ان شدة الاسهام العراقي في المناقشة لم تكن مفاجأة . هذا دولة - في حرب مدمرة اسرائيل - اقتصر اسهامها في النزاع في الشرق الاوسط ، على اطلاق الهجمات الكلامية على اسرائيل . وهنا أيضا نحن نواجه دولة تريد أن تفرض الهيمنة في داخل العالم العربي ان تتبسط سياسة انتهازية في هجماتها المحمومة على معاهدة السلام . ويسجل كرهه للفاية تجاه اقليتها ومسلحة بالاسلحة السوفياتية ، وفي طريق تحولها الى دولة نووية فانه لا يمكن الا احتقار الدبلوماسية العراقية .

ان عنف الهجمات العراقية لم يسبقها الا هجمات ليبيا ، ولكن هذه الدولة أرسلت قوات لتساعد النظام البربري للرئيس السابق عيدي أمين في أوغندا ، والتي ضمت تقريبا الآن نصف اقليم دولة افريقية تجاورها . وبالإضافة الى ذلك فان ليبيا مشتركة بنشاط في نزاعات افريقية كثيرة ، وذلك بخلاف دورها كدافع لنفقات المجموعات الارهابية في أماكن كثيرة من العالم .

ان الاتحاد السوفياتي ، وهو دولة فعلت الكثير من أجل السلام في الشرق الأوسط. ومن أجل حقوق الانسان بصفة عامة ، زاد تحريفا على تحريف ، ورأى من المناسب مرة أخرى أن يهاجم المعاهدة المصرية الاسرائيلية التي تشكل الخطوة الاولى للتسوية السلمية في الشرق الاوسط كله . هل يجيء ما يقرره الاتحاد السوفياتي عن " السلام المنفصل " بسبب سلام برست ليتوفيسك المنفصل مع ألمانيا في بداية تاريخ الاتحاد السوفياتي عام ١٩١٨ ؟ اننا نتساءل .

انني لا أريد أن أورد على الاتهامات الاخرى التي شنوها ، وشنها عملائهم ، ولكنني بدلا من ذلك سوف أشير أمام هذه المنصة ، كما فعلت في العام الماضي ، الى واحد من سجناء الضمير ، الذين عرفوا السجن في الاتحاد السوفياتي لسبب واحد هو احترامه لايمانه اليهودي ، ورفبته فسي الهجرة . لقد قبض على يوزيف مندليفتش في ١٩٧٠ . ولم يسمح له بأية زيارة في السنوات الست الاخيرة . وكل الكتب التي أرسلت اليه وضعت في مخازن السجن ورفض أن يوفر له أى علاج طبي . وفي رسالة بتاريخ ٨ تموز/يوليه من هذا العام كتب ميندليفتش ان مسئولو السجن رفضوا معالجته لانهم قالوا له " انه عندما يكون حرا في ١٩٨٢ فان كل أمراضه سوف تختفي " .

فيما يتعلق بغيبوبة الرسائل من جانب أسرته في العام الماضي فقد كتب :
" لست اعتقد أنكم نسيتهموني ، انني أعرف أنكم تكتبون لي . وأحيانا آخذ خطاباتكم القديمة وأحاول أن أفتح نفسي بأنها جديدة وأعيش من خلالها معكم " .

باسم شعب ودولة اسرائيل أود أن أؤكد لك يا مندليفتش من فوق هذه المنصة أن أحدا منا لم ينسالك ، وان اسرائيل تعيد تكرار ندائها للاتحاد السوفياتي حتى يطلق صراح مندليفتش وفيه من سجناء الضمير ، وأن تسمح لكل من يريد الهجرة لاسرائيل بأن يهاجر وينضم الى أسرته .
الرئيس (الكلمة بالانكليزية) أقدم اعتذارى للسيد ممثل اسرائيل لانني أعتقد أن الوقت المسموح به في حق الرد قد انتهى .

السيد كودينا با (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : ان موقف حكومة فييت نام الاشتراكية فيما يتعلق بالمشاكل التي أثارها السيد رئيس الوفد التايلندي ازا دولتي قد أشار اليها بشكل واضح رئيس وفدنا عند القا خطاب في الجمعية بتاريخ ٢٨ ايلول/سبتمبر الماضي .

ونظرا لتأخر الوقت وحتى لا أسيء استغلال صبر هذه الجمعية ، فلن أكرر عرض هذا الموقف .
 بيد أن وفد بلادى يود أن يرفض بشكل قاطع الادعاءات الكاذبة التي أدلى بها رئيس وفد تايلند ،
 فالجميع يعلم أن هذا البلد قد عمل بشكل نشط الى جانب الامبرياليين في الحرب التي شنت ضد
 فييت نام وكمبوتشيا ولاوس . وانا ما تمادت تايلند في الخطأ الذي ارتكبته في الماضي باتخاذها
 هذا الموقف العدائي ضد الشعوب الاخرى في الهند الصينية فاننا نرى أن هذا الموقف سوف يكون
 متعارضا مع المصالح الحقيقية لتايلند ذاتها ويتعارض كذلك مع مصالح السلام والاستقرار في جنوب
 شرق آسيا .

السيد حيدر (الجمهورية العربية السورية) : انني اعتذر للحدث في هذا الوقت

المتأخر ، انني لا أريد تبديد وقت هذه الجمعية ووقت أعضائها المحترمين ، الذي نحرض عليه حرصا
 كاملا . لكنني ، مع هذا ، أجد نفسي مضطرا الى ترديد ما سبق أن ردناه مرارا وتكرارا .
 ان دخول قوات من بلادى الى لبنان كان بناء على طلب الرئيس اللبناني والسلطة الشرعية
 في لبنان . وانا على استعداد لمغادرة لبنان في أية لحظة تطلب فيها منا السلطة الشرعية في
 لبنان أن تغادر لبنان .

هذا هو موقفنا الذي ردناه مرارا وتكرارا ، ونردده الآن أيضا ، لكن ، ومع هذا ، فهناك نوعية من الناس يستعصى عليها الفهم . انها محصنة ضد الفهم . لذا ، فاني لن اضيع وقتي ، كما اني لن اضيع وقت هذه الجمعية .

لقد حكمت هذه الجمعية بنفسها على العدوان الاسرائيلي الصهيوني على الاراضي العربية . كما ادانت بنفسها الكيان الصهيوني في اسرائيل مرارا وتكرارا - ولذا ، فاننا أمام أحد خيارين : اما أن الاغلبية الدولية الساحقة على خطأ ، أو أن الكيان الصهيوني وقلة من حلفائه ، أمثال الانظمة العنصرية في افريقيا ونظام سوموزا السابق ، على حق . اما أن الجمعية العامة على حق ، أو أن هؤلاء على حق . ان هذا متروك لكل وفد ولكل انسان يملك قدرا من الموضوعية لكي يحكم بنفسه .

كلمة أخيرة ، سيادة الرئيس ، واني أعتذر سلفا عن قولها . انني لا أشعر بأقل من الاحتقار لتهديد وقت هذه الجمعية في كلام سخيف كهذا . كلام كهذا الذي سمعناه منذ دقائق فقط ، والذي سبق تحضيره منذ وقت طويل .

السيد عبيدات (الاردن) : أريد أن أذكر الجميع هنا ، ولعل الذكرى تنفع ، أنه حينما أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة قرارها بالتقسيم في سنة ١٩٤٧ لم تنقيد اسرائيل بقرار التقسيم ، وبدأت تشن المعارك الهجومية لتستولي على أكثر ما يمكن أن تستولي عليه من الارض الفلسطينية . وقد تمكن الجيش الاردني من انقاذ القدس العربية وما تبقى من الضفة الغربية .

وبعد ذلك ، عقد الشعب العربي في الضفة الغربية عدة مؤتمرات ليقرر مصيره بعد أن استولت اسرائيل على ما استولت عليه . فعقد مؤتمرا في أريحا سنة ١٩٤٨ / ١٩٤٩ . وعقد مؤتمرا في عمان ، وعقد مؤتمرا في نابلس . وكان من نتيجة هذه المؤتمرات هو : الوحدة مع الضفة الشرقية لالاردن ، الى أن أخذت العملية الوحدوية شكلها الدستوري سنة ١٩٥٠ . وقد كان قرار الوحدة واضحا ، وهو : ألا يؤثر ذلك على الحل النهائي للقضية الفلسطينية . أي أن الاردن كان واعيا منذ البداية الى المحافظة على القضية الفلسطينية وعلى الشخصية الفلسطينية ، لا كما يدعي مندوب اسرائيل .

ومنذ ذلك الحين ، منذ أن بدأت الوحدة ، شارك الشعب الاردني الشعب الفلسطيني

في البناء والعمل . وكانت تحصل تطورات اقتصادية وتطورات سياسية . ولذلك ، فاني لا أجد تبريرا
 لدموع التماسيح التي يذرفها مندوب اسرائيل على أحداث لا وجود لها في نابلس عندما يتهم السلطة
 الاردنية بأنها ضربت المواطنين .

وأعود ثانيا فأؤكد أن الاردن كان واعيا منذ البداية الى المحافظة على الشخصية الفلسطينية .
 أنتقل الى النقطة الثانية التي أثارها المندوب الاسرائيلي ، وهو يذرف دموع التماسيح على
 الفلسطينيين ، حينما يتهم الاردن بأحداث أيلول / سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، بأنه ضرب الفلسطينيين .
 انني أوضح للجمعية العامة بأن ما حدث في الاردن سنة ١٩٧٠ هو بين خارجين على القانون
 وبين السلطة ، وليس بين فلسطيني وسلطة أردنية . انني أؤكد مرة أخرى ان ما حصل هو خروج على
 القانون وليس له أى علاقة بأن هؤلاء الخارجين على القانون هم فلسطينيون أم غير فلسطينيين .
 ولعل مندوب اسرائيل يعترف يوما ما بأن الذين هربوا الى الضفة الغربية من الخارجيين
 على القانون ربما كانوا من العملاء الذين أرسلتهم اسرائيل لاثارة الشغب في الاردن .
 أما ما يدعيه بأن الاردن لم تحافظ على الاماكن المقدسة ، فهذا ادعاء باطل . ان الاردن
 كانت ، وما تزال تؤمن بحرية المرور الى الاماكن المقدسة ، وقد حافظت باستمرار على الاماكن المقدسة .
 ان ادعاءات مندوب اسرائيل لا يمكن أن تغير الحقائق .

السيد العلي (العراق) : اعتادت الجمعية العامة والسادة المندوبون في

اللجان المختلفة على الاستماع الى لغة مكررة ، وفي كل عام ، من قبل مندوب الكيان الصهيوني
 العنصري . ان نفس الاتهامات ونفس الاكاذيب الباطلة ترشق بالدول العربية وينظمها المختلفة .
 وسبب هذا واضح للعيان .

كان المندوب الصهيوني يشتم النظم العربية بدون استثناء ، وكان يتهم الدول العربية باستمرار بأنها تسعى دائبة لتسليح نفسها ولتعبئة شعورها للانقضاض على هذا الكيان ومسحه من الوجود . واعتقد بأن هذا الكلام ليس فيه جديد .

الجديد ان المندوب الصهيوني يتهم العراق بلجونه الى التسليح النووي ، ويكاد أن ينطبق على هذا الاتهام مثل عربي يقول " يكاد المرعب ان يقول خذوني " .

يعرف الجميع بأن المجموعة العربية قد تقدمت باغفافة بند الى جدول أعمال هذه الدورة تحت عنوان " التسليح النووي الاسرائيلي " ، وستشهد هذه الدورة مناقشة لهذا الموضوع ، وسيسمع المندوبون المحترمون معلومات دقيقة عن حجم وخطورة التسليح النووي الاسرائيلي ، ومدى تهديده ، ليس للسلام في منطقة الشرق الاوسط فقط ، بل لاجزاء اخرى من هذا العالم .

يعرف الجميع بأن العراق احدى الدول التي وقعت على معاهدة حظر التسليح النووي ، كما يعرف الجميع بأن البلدان العربية الاخرى قد وقّعت على هذه الاتفاقية . اما الكيان الصهيوني ، المتباكي على السلام ، فهو الذي لم يوقع على مثل هذه الاتفاقية .

وتحدث المندوب الصهيوني عن حجم التسليح العراقي ، وكأنه يريد أن ينسي الآخرين معرفتهم بأن اسرائيل قد تحولت الى ترسانة للسلح الامريكى وبأنواع متقدمة ، وأما المناهج الاسرائيلية الاخيرة على الجنوب اللبناني ونوع الاسلحة التي استعملت في هذه الهجمات . أما لو رجعنا الى المصادر الرسمية وشبه الرسمية ، الأمريكية والاسرائيلية التي تتحدث عن نوع وحجم السلاح الذى امتلكته اسرائيل في الآونة الأخيرة ، وقوائم الدليلات الاسرائيلية المقدمة الى البنتاجون في الفترة الاخيرة من الاسلحة الامريكية ، لعلم الجميع خطورة ما تسعى اليه اسرائيل في المستقبل .

اننا عندما نمتلك السلاح ، فاننا نسعى للدفاع عن النفس من اعتداءات صهيونية ، ومن احتلال لارضينا ، ومن قتل لشعبنا .

احتلت اسرائيل اراضي عربية وما زالت تحتلها ، شردت اسرائيل شعبا بأكمله وما زالت تسعى لتشريد هذا الشعب ، تنكرت اسرائيل لجميع قرارات الامم المتحدة وما زالت في موقفها هذا . فكيف يحق للمندوب الصهيوني العنصرى المعادى لاسلح قرارات هذه الجمعية أن يتحدث عن دول أخرى ويتهمها باتهامات باطله ، هي أبعد ما تكون عنها !!

يعتقد المندوب الصهيوني بأن مبادرته في اتهامنا بالسعي لا متلاك السلاح النووي قد تؤثّر على مسامع السادة المندوبين المحترمين ولكن الحقائق لا يمكن أن تخفى على أحد ، والمعلومات الأكيدة ستطرح أمام هذه الجمعية ، وعند ذاك سيكون لكل حادث حديث .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : لقد حاول ممثل الأردن مرة أخرى أن يزيّف في تاريخ الشرق الاوسط ، ولكن كما نعرف جيداً ، فان البلدان العربية ، بما فيها شرق الأردن ، قد عملت على تدمير قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ثم عملت على تدمير هذا القرار بقوة السلاح . ان شرق الأردن - وقد كان هذا اسـم بلده في ذلك الوقت - غزت بشكل غير شرعي اقليم الانتداب الفلسطيني في أيار / مايو ١٩٤٨ منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة . وتسجل قرارات الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ ذلك البيان ، وتعتبر شاهداً على هذه الحقيقة ، ولا يمكن بأي تزوير من جانب الممثل الاردني هنا أن يغير هذه الوقائع المعروفة جيداً .

ان تدمير الاردنيين لاكثر من خمسين معبداً في الحي اليهودي في القدس لهو شاهد ، ولا شك ، على الاحترام الذي يزعّمه الاردن تجاه الأماكن المقدسة في القدس . وكذلك انتهاك قداسة المقبرة اليهودية فوق جبل الزيتون .

لقد نسي ممثل العراق ، على ما يبدو ، أننا لانزال في المناقشة العامة ، ولذلك قرأ علينا كلمته المعتادة ، التي يريد أن يستغلها هنا ، بصرف النظر عن البند الذي ناقشه في جدول الأعمال . ولكننا ، بالطبع ، معتادون على الاستماع الى ما قيل ، وليس هناك سبب لاضاعة وقت الجمعية العامة بالاجابة عليه .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠